



ANNALES ISLAMOLOGIQUES

en ligne en ligne

AnIsl 46 (2013), p. 433-452

Al-Rizqī Šarqī

وَيَقْتَانَ مَرِينِيَّاتَانَ لَمْ يُسْبِقْ نَشْرَهُمَا حَوْلَ تَعْدِيلِ الْمَذْبُوِيِّ بِمَدِينَةِ فَاسِ (نَشْرٌ وَدِرَاسَةٌ)
Waṭīqatān marīniyyatān lam yasbaq našru-humā ḥawla ta'dīl al-mudd al-nabawī bi-madīnat Fās (naṣr wa dirāsa)

Conditions d'utilisation

L'utilisation du contenu de ce site est limitée à un usage personnel et non commercial. Toute autre utilisation du site et de son contenu est soumise à une autorisation préalable de l'éditeur (contact AT ifao.egnet.net). Le copyright est conservé par l'éditeur (Ifao).

Conditions of Use

You may use content in this website only for your personal, noncommercial use. Any further use of this website and its content is forbidden, unless you have obtained prior permission from the publisher (contact AT ifao.egnet.net). The copyright is retained by the publisher (Ifao).

Dernières publications

- | | | |
|---------------|--|--|
| 9782724711462 | <i>La tombe et le Sab?l oubliés</i> | Georges Castel, Maha Meebed-Castel, Hamza Abdelaziz Badr |
| 9782724710588 | <i>Les inscriptions rupestres du Ouadi Hammamat I</i> | Vincent Morel |
| 9782724711523 | <i>Bulletin de liaison de la céramique égyptienne 34</i> | Sylvie Marchand (éd.) |
| 9782724711707 | ????? ?????????? ??????? ??? ?? ???????? | Omar Jamal Mohamed Ali, Ali al-Sayyid Abdelatif |
| | ??? ??? ? ? ??????? ??????? ? ? ??????? ?????????? ???????? | |
| | ????????? ?????????? ??????? ???? ?? ??? ??????? ??????: | |
| 9782724711400 | <i>Islam and Fraternity: Impact and Prospects of the Abu Dhabi Declaration</i> | Emmanuel Pisani (éd.), Michel Younès (éd.), Alessandro Ferrari (éd.) |
| 9782724710922 | <i>Athribis X</i> | Sandra Lippert |
| 9782724710939 | <i>Bagawat</i> | Gérard Roquet, Victor Ghica |
| 9782724710960 | <i>Le décret de Sâjs</i> | Anne-Sophie von Bomhard |

موسى لقبال، الحياة اليومية لمجتمع المدينة الإسلامية من خلال نشأة وتطور نظام الحسبة المذهبية في المغرب العربي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٢.

محمد المنوفي، «نظم الدولة المرينية ٣ النظام الاقتصادي»، مجلة البحث العلمي، جامعة محمد الخامس، يصدرها المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، العددان ٤-٥، ١٩٦٥، ص ٢٤١-٢٦٨.

—، ورقات عن حضارة المرينيين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، سلسلة بحوث ودراسات، رقم ٢٠، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

الرسائل الجامعية

الرزقي شرقى، التقسيس الرسمي ببلاد المغرب الإسلامي (دراسة أثرية ومقاربات تحليلية لأدواته المتبقية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مُناقشة بقسم علم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠٠٨.

المراجع الأجنبية

- Bel, A., « Trouvailles archéologiques à Tlemcen », *RevAfr* 49, 1905, p. 228-236.
—, « Note sur trois anciens vases de cuivre gravés trouvés à Fès et servant à mesurer l'aumône légale du Fitr », *BACT****, 1917, p. 359-387.
—, « À propos de Modd an-anbi Maghrébins », *RevAfr* 89, 1945, p. 120-125.
Brunschvig, R., « Mesures de capacité de la Tunisie médiévale », *RevAfr* 77, 1935, p. 86-96.
—, « Sur les mesures tunisiennes de capacité au commencement du XVII^e siècle », *Annales d'études orientales de la faculté des lettres de l'université d'Alger* 3, 1937, p. 75-88.
—, « Esquisse d'histoire monétaire Almohado-Hafçide », *Études d'islamologie* 1, 1976.
Decoudemanche, J.A., « Note sur les poids médicaux arabes », *JA* 16, 1910, p. 483-498.
Dessus-Lamare, A., « Matériaux pour un catalogue du musée de Mustapha. Note sur un vase en cuivre gravé employé comme mesure étalon », *RevAfr* 70, 1929, p. 162-195.

- El Habib, Mustapha, « Notes sur deux mesure d'aumône », *Hesp Tam* 10 / 1-2, 1969, p. 263-272.
Eustache, D., « Études de numismatique et métrologie musulmanes », *Hesp Tam* 10 / 1-2, 1969, p. 95-189.
Idris, H. R., « Mesures de capacité de l'époque Ziride », *Cah Tun***, 1956, p. 119-126.
Michel, N., « Poids et mesures de l'agriculture et de l'alimentation dans le Maroc précolonial », *Hesp Tam* 31, 1993, p. 77-100.
Pacha, M., *Le système métrique actuel d'Egypte*, Copenhague, 1872.
Pascon, P., « Description des Mudd et Sà Maghrébins », *Hesp Tam* 16, 1975, p. 46-67.
Sauvaire, Henri, « Matériaux pour servir à l'histoire de la numismatique et de la métrologie musulmanes (Deuxième partie : Poids) », *JournAs* 3, 1884, p. 368-445.
—, « Matériaux pour servir à l'histoire de la numismatique et de la métrologie musulmanes (Troisième Partie : Mesures de capacité) », *JournAs* 5, 1886, p. 272-297 ; 394-468.
Vicaire, M., « Note sur quatre mesures d'aumône inédits », *Hespérés*, 1944, p. 1-14.

الخازن أبي الفتح عبد الرحمن، ميزان الحكم ومنهج البحث العلمي عند الخازن، دراسة وتقديم متصر محمود مجاهد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

الخزاعي علي بن محمد بن مسعود، تحرير الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله (ص) من الحرف والصنائع والعامات الشرعية، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥.

العزى أبي العباس أحمد السبتي، إثبات ما ليس منه بدًّ من أراد الوقوف على حقيقة الدين والدرهم والصاع والمد، تحرير ودراسة محمد الشريف، المجمع الثقافي، أبوظبي، ١٩٩٩.

القرطبي أحمد بن عبد الله بن عبد الرءوف، آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق فاطمة الإدريسي تحت إشراف مصطفى الصمدي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

المجليدي أبي العباس أحمد بن سعيد، كتاب التيسير في أحكام التسعي، تقديم وتحقيق موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، ١٩٨١.

المژروزي أبي فارس عبد العزيز بن عبد الواحد، نظم السلوك في الأنبياء والملوك، منشور من غير تحقيق، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٦٣.

بن مرزوق أبي عبد الله محمد بن أبي بكر العجسي التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مأثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بغيارا، تقديم محمد بو عياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨١.

بن مریم أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المديوني التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، نشر محمد بن أبي شنب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت. الجنائي علي، جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية، ١٩٩١.

الجندي ضياء الدين أبي المؤذنة خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب المالكي، مختصر العلامة خليل في فقه الإمام مالك، ضبطه وعلق عليه ووضع ترقيمه أحمد علي حرّكات، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، طبعة جديدة، ١٩٩٩.

الحسائشي محمد بن عثمان، تاريخ جامع الزينون، تقديم وتحقيق الجيلاني بن الحاج يحيى، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، الطبعة الثانية، ١٩٨٥.

المراجع العربية

محمد بن حسن شرحبيلي، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠.

محمد الشريف، الغرب الإسلامي نصوص دفينة ودراسات، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندرسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، طوان، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة، ١٩٩٩.

أحمد بن خالد الناصري، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق أحمد الناصري، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، المغرب، ٢٠٠١، الجزء ٣، والجزء ٤.

إسماعيل العربي، المدن المغربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤.

ثبات المصادر والمراجع

المخطوطات العربية

الغصة في معرفة أحكام الذهب والفضة، مخطوط محفوظ
بالمكتبة العامة، الرباط، مسجل تحت رقم القيد ٤٠٦٠
/ ٢٢٣١ D .

مجموع مخطوط من الحجم المتوسط، محفوظ بالمكتبة الحسنية (المكتبة
الملكية سابقا)، الرباط، مسجل تحت رقم: ١٨٧٧
ص ١١٦-١١٧ .

تلخيص القول في الأكبال والأوزان والثصب الشرعية وتبين
مقدارها من أقوال العلماء المعтинين بتحقيق ذلك، مؤلف
مغربي مجهول من أهل القرن ١٣هـ / ١٠٧م)، مقيد ضمن
مجموع، محفوظ بالخزانة العامة بالرباط، مسجل تحت رقم:
ق ٤١٦، ص ٤٣٤-٤٤٩ .

المديوني أبي الحسن علي بن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة
في ضوابط دار السكّة؛ مقتطف أقتطف من الروضة

المصادر العربية

مراجعة سهيل زكار، نشر دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠
الجزء ٧ .

—، مقدمة بن خلدون، منشورة من غير تحقيق، دار الجيل، بيروت،
بدون ذكر تاريخ الطبع.

ابن رشد أبي الوليد القرطبي، البيان والتّحصيل والشرح والتوجيه
والتعليق في مسائل المستخرجة، تحقيق محمد حجي، دار
الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨ .

ابن عمر يحيى الأندلسي، كتاب أحكام السوق، نشر وتحقيق وفهرسة
محمود علي مكي، صحيفة المعهد المصري للدراسات
الإسلامية في مدريد، المجلد ٤ (٢-١)، ١٩٥٦،
ص ٥٩-١٥١ .

ابن القاضي أحمد المكتاني، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من
الأعلام بمدينة فاس، منشور من غير تحقيق، دار المنصور
للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧٣، الجزء الأول.

الأزهري صالح عبد السميم الآبي، الشمر الداني في شرح رسالة ابن
أبي زيد القير沃اني، منشور من غير تحقيق، مكتبة رحّاب،
الجزائر، د.ت.

الإمام مالك بن أنس، المدونة الكبرى رواية الإمام سحنون بن
سعید عن عبد الرحمن بن القاسم، ضبطه وصححه أحمد
عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤ .

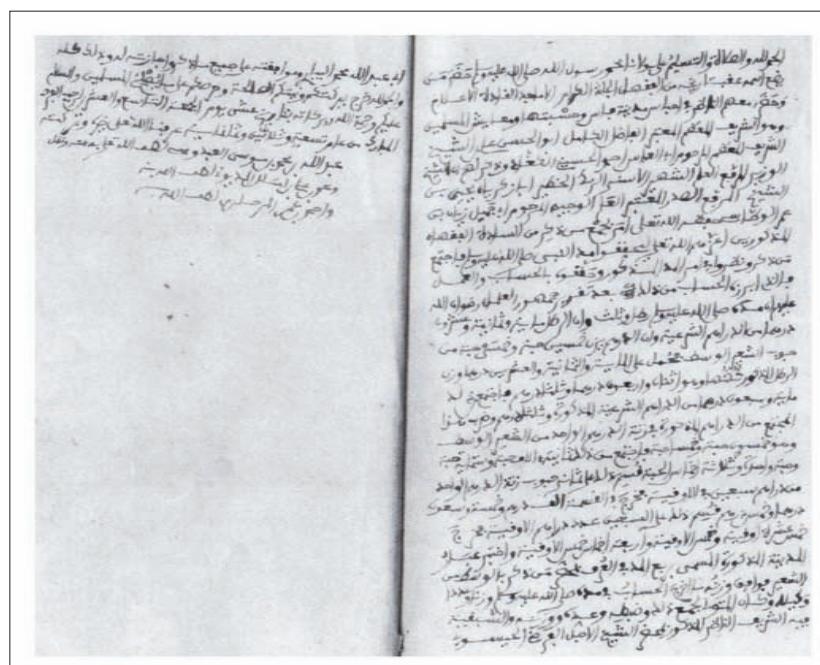
ابن أبي زرع أبو الحسن علي بن عبد الله، الأنليس المطرب روض
القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس،
تصحيح، وترجمة كارل يوحنا ثورنبرغ، دار الطباعة
المدرسية، أوبسالا، ١٨٤٣ م، (القسم العربي).

ابن الأحمر أبو الوليد إسماعيل بن يوسف الخزرجي الأننصاري
النّصري، بيوتات فاس الكبرى، منشور من غير تحقيق،
دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧٢ .

ابن خلدون عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون المسمى دیوان المبتدأ
والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي
ال شأن الأكبر، تعلیق الحواشی وفہرست خلیل شحاته،

من أبرزها على الإطلاق هو: حرس الدولة المرينية على إصلاح نظام تقسيسها الرسمي، وتعاهده بالمراجعة الدّورية منذ بداية الدولة حتى أيام احتضارها الأخيرة، والعمل على تطبيقه في حواضر الدولة، وأريافها، وبواديها على قدم المساواة؛ إسناد مهمة ذلك إلى علماء وفقهاء أكفاء من أجل ربطه بالتقسيس الشرعي، المتوارث على التّبّيِّن محمد (بن الخطيب) بدل الإداريين، أو السياسيين الذين قد تكون إصلاحاتهم في هذا المقام من قبيل الاصطلاح الوضعي الناتج عن الاجتهد الفردي الخاص بصرف النظر عن النّوايا الخفية من وراء ذلك؛ نقل مهمة هذا الأمر الحساس من يدِي سلطان الدولة بوصفه أعلى سلطة روحية وسياسية في البلاد إلى ما دونه، وتحديداً إلى رئيس السلطة التنفيذية، ونعني بذلك «وزير الدولة».

وما يقى لنا في الخاتم غير الاستفسار عن هذا التّحول المفاجئ في نهاية عمر الدولة المرينية إن كان بإرادة أمرائها طواعية، ومن ثم فهو لا يخرج على نطاق تحديث البناء الإداري والتنظيمي للدولة، أم هو نتاج ضعفهم وتغلب بعض وزرائهم عليهم من طراز الوزير يحيى بن جميل الوطاسي، الذي يمكن أن يفسر عمله هذا في مثل تلك الظروف على أنه محاولة للتقرب من الرّعية، وإبداء عزمه وحرسه الشّديدين في رعاية أمور دينهم ودنياهم معاً؟



لوحة ١. صورة الوثيقة الثانية، من الوثقتين المعينتين بهذه الدراسة.

الدّراسات المتعددة التّخصصات بما فيها العلوم الإنسانية، التي يعتبر التاريخ واحداً منها، بل أب كلّ علومها بلا تميّز، والذي لم تعد دراساته في هذا الباب بحاجة ماسة إلى إعادة قراءة مصادره التقليدية من كتب المؤرّخين، والّحالات، والجغرافيّين، والأدباء القدماء، قراءة جديدة فحسب، وإنّما تبعداه بفعل مقتضيات العصر إلى ضرورة العمل على استحداث أدوات جديدة للبحث، وتطوير مناهجه، وتقنياته المتعددة، وفوق كلّ ذلك لزوم اكتشاف مصادر جديدة في هذا المجال من أجل بثّ نّفس وحركة متّنامية في المؤلّفات التاريخية، كما هو حاصل إلى وقت قريب مع استنطاق كتب النّوازل والإفتاء فيما يخص دراسات التاريخ الإسلامي، وكذا كتب الحسبة بوصفها نظام ديني، واجتماعي، واقتصادي مهم في فهم تركيبة المجتمع الإسلامي وسبر كنهه.

ففي هذا النّسق العام، تشكّل دراسة الموازيين والمكاييل والمقاييس المغربية، حقولاً خصباً جديداً لدراسة اقتصاد المغرب الإسلامي، دراسة دقيقة، وفهمه خلال فترة القرون الوسطى، وبمستطاعها على ما يبدو الارتفاع بمستوى الدراسات التاريخية والأثرية المعاصرة بخصوص هذا الموضوع من مستوى الوصف الانطباعي العابر، المُغذى باستنباطات، وتصوّرات «خيالية» في بعض الحالات، مستوحاة من روايات كتب أدب الرّحلات وغيرها، المهمّة بصناعة اللّفظ، وطراقة الحديث في سبيل إمتاع قارئها، أو مؤانسة سامعها، حتّى ولو كان ذلك على حساب الموضوعية التاريخية.

فعلم المقادير إذا يُشكّل حقولاً معرفياً جديداً للولوج منه إلى دراسة مجتمع المغرب الإسلامي، دراسة ضافية، لا سيما في مجال تطويره الحضاري، وما صادفه في تلك المسيرة المضنية من عوائق جمّة، أدّت به في نهاية المطاف ليس لعرقلة حركته التّنموية، وتشريذه السياسي على مدار عدّة قرون كاملة فحسب، وإنّما تبعّده إلى اختزال عمر الدولة المحلّية لديه، والتّعجيل باحتضارها، وتقييمها إلى حجم عمر الفرد، كما نبهه على ذلك عبد الرحمن ابن خلدون في مقدمته الشّهير، حيث بدأ لهذا الأخير جلياً، أنّ عمر الدولة المغربية لا يتجاوز قط حدّ القرن والعشرين (١٢٠) عاماً، حتّى بالنسبة لدولة قوّية من طراز وحجم الدولة الموحدية، التي طال نفوذها السياسي والعسكري مختلف أنحاء المغرب الإسلامي، وجزيرة الأندلس على حدّ سواء.

أو على الأقلّ تقديم توضيّحات لتلك المفارقة العجيبة، القائمة بين ما يُقال عن مستوى تقدّم وازدهار بلدان الغرب الإسلامي خلال القرون الوسطى في كتب التاريخ الرسمي مقابل ضعف حركة البناء والتّشييد الحضاري به، كما هو متجلّ في آثاره المادّية البسيطة لدى متأمّلها في الوقت الراهن، إذا ما قورنت بنظيرتها في المشرق الإسلامي على سبيل الذّكر لا التّخصيص والحصر.

خاتمة

وصفة القول، فإنّ لهاتين الوثيقتين أهمية تاريخية معتبرة للغاية، فهما من حيث الشّكل الأنموذجاني الفريدان من نوعهما اللذان وصلاً إلينا من فترة القرون الوسطى حتّى اليوم، حيث يعكسان بصدق ما بلغته الإدارة المغربية عموماً، والإدارة المربيّة خصوصاً من نضج، وتنظيم محكم؛ ومن حيث المضمون يمكن استقاء عدّة حقائق تاريخية، لعلّ

وبعدة وانسجام أكبر مع عناصره الفرعية الثلاثة فيما بينها (الكيل، والوزن، والقياس)، ألا وهو «جنة الشعير»^{٥٣}، أصغر وحدات الوزن، ووحدات الكيل، ووحدات القياس على الإطلاق من جهة، ونقطة تقاطع الأنظمة الثلاثة فيما بينها من جهة ثانية^{٥٤}.

ومع ذلك يبقى الموضوع بحاجة إلى اهتمام أكبر، وتنصّ علميًّا أعمق لحيوته وجذبه من جهة، وكثرة مخطوطاته غير المنشورة إلى حدّ الآن من جهة ثانية، ككتاب التّقريب والتّيسير لافادة المبتدئين بصناعة مساحة السّطوح، لأبي طاهر محمد بن الجياب المرادي، المتوفى عام (١٢٨١ هـ / ١٢٨٠ م)^{٥٥}، ناهيك عن عشرات الرسائل والمقالات القصيرة، التي تمتّ معايיתה عن قرب بالمكتبات المغربية العامة والخاصة على حد سواء في هذا الشأن.

أهمية علم المقادير في استقراء النظم الثقافية الدراسية

تبوات المقادير والأوزان والمكاييل مكانة خاصة في القرآن الكريم، والسنّة النبوية الشّريفة قولاً وعملاً على قدم المساواة، بل وحتى عند الإنسانية قاطبة منذ أقدم العصور^{٥٦}، ولذلك ليس من الغرابة في شيء إذا ما وجدنا بعض مفكري الإسلام يجعلون «علم المقادير» هذا أحد الأركان الثلاثة التي تُبني عليها العدالة الاجتماعية في الإسلام بعد توفر كلّ من الدّستور الإلهي (القرآن والسنّة)، والإمام العادل على حدّ ما جاء في كتاب ميزان الحكم للخازني، المتوفى عام (٥٥٠ هـ / ١١٥٥ م)^{٥٧}.

أضف إلى ذلك اتجاه الدراسات التاريخية المعاصرة اليوم بوجه عام، والدراسات الحضارية منها بوجه خاص إلى المسح الاجتماعي، والتنقيب الدقيق في النظم الثقافية الإنسانية القديمة، بدل الانسياق وراء الأحداث البارزة كقيام الدول وسقوطها، وحدوث المعارك وانتهاها؛ وكذا المُنْحَنِي الجديد الذي اتّخذته العلوم المعاصرة في التّفاعل مع بعضها بعضاً، وما أسفر عليه من تقارب كبير، لا عهد لها به من قبل، وبروز ما يُعرف بالدراسات المشتركة، أو بالأحرى،

^{٥٣}. بيّنت التجربة أنّ عرض حب الشّعير، المتزوع الطّرفين الزائدين، والمُعتبر به أبعاد المسافات متقارب جدّاً من بعضه البعض، وهو على الدّوام في حدود (٣) ملم، وبذلك يكون مقدار إصبع القياس رياضياً هو: $(\sqrt{3}) = 1,73$ سم، ومقدار الذراع المرجعية $2,43$ سم؛ فيما كان عرض بطنه، المهمل في التقويم العربي لدى العرب وال المسلمين، متراً جها ما بين $3,5$ و 4 ملم، أي بمعدل $2,75$ سم، مما يجعل طول الإصبع $2,25$ سم، وطول الذراع $5,4$ سم، وهي طول الذراع الرشاسي، المستخدم على نطاق واسع في بلاد المغرب والأندلس، أيام الموحدين على وجه الخصوص.

علماً أنّ هذه التجربة قد تختلف نتائجها بالزيادة والتقصّان عند إدخال عامل الفارق الزمني، والإطار الجغرافي، وما يصاحبهما من تغيير على مستوى المناخ، الذي ينعكس أثره مباشرة على حجم وزن الحب المقدّر به، ولو أنّ هذا الاختلاف يبقى سبيطاً، وغير مؤثر إلا في الحسابات الكبيرة، ولذلك يمكن القول بأنه لا تناقض في تعديلات الباحثين المعاصرين، المتباينة بين بعضها بعضاً ببعض مليمترات، أو ميلigramات قليلة.

وبقي في الأخير تعليل سبب احتكاك الفقهاء، وعلىاء المقادير إلى حب الشّعير بدل القمح باعتبارها الحبوب الأكثر وفرة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي آنذاك، والأمر في متهيّن البساطة، والذي يمكن في التذبذب الشّديد لجرم القمح مقارنته بنظيره حب الشّعير، فقد بيّنت التجربة المطبقة على عيّنة محدودة من حب القمح، أنّ سمك هذه الأخيرة كان يتراوح ما بين $0,06$ و $0,04$ ملم؛ وزونه 45 غ مقارنة بالشّعير، الذي كان $0,05$ مغمراً (متزوع لأطراف الزائدة)، و $0,06$ غ خاماً (من غير تنزع الزوائد الطبيعية فيه).

^{٥٤}. الرزقي شرقي، مرجع سابق، ص ١٠٦-١٠٧.

^{٥٥}. المخطوط محفوظ بمكتبة الأسكوريال بإسبانيا، مسجل تحت رقم القيد، ٩٢٩.

^{٥٦}. أكثر تفاصيل حول هذه النقطة، ينظر الفصل الأول من بحثنا المشار إليه أعلاه، الموسوم بـ «الأبعاد الاجتماعية من منظور الفكر الإسلامي لفلسفة المكيال والميزان»، ص ٢٢-٤٢.

^{٥٧}. الخازني، ميزان الحكم ومنهج البحث العلمي عند الخازني، ص ٢٦٤-٢٦٥.

وَالَّتِي تَوَصَّلَتْ إِلَى أَنَّ الْوَحْدَةَ الْأَسَاسِيَّةَ فِي نَظَامِ التَّقْيِيسِ الْعَرْفِيِّ بِمَصْرِ هِيَ «الدرهم»، الَّذِي يُعَدُّ بِالتَّقْوِيمِ الدُّولِيِّ الْمُعَاصِرِ (٢٠٩٨) غَ، وَمِنْهُ انْحَدَرَتْ بَقِيَّةُ الْأَجْزَاءِ وَالْمُضَاعِفَاتِ، وَفَقَ حِسَابَاتِ رِياضِيَّةٍ مُعْرُوفَةٍ لِدِي كُلَّ الْمَجَمِعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْأُخْرَى^{٤٨}.

وَذَلِكَ كَرَدَ فَعْلَ مُباشِرٍ عَلَى الْعَمَلِ السَّابِقِ الَّذِي أَقْبَلَتْ عَلَيْهِ الْبَعْثَةُ الْفَرْنَسِيَّةُ، الْمُنْصَبَّةُ لِلْغَرْضِ ذَاتِهِ بِأَمْرِ الْإِمْپَراطُورِ «نَابِليُونَ بُونَابِرتَ»، سَاعَةً غَزَوَهُ مَصْرٌ^{٤٩}. وَمِنْ ثُمَّ تَصْبِحُ مُحاوَلَةً «سُوفَار» هَذِهِ مُجَرَّدَ تَلِيَّةٍ خَدْمَةً لِلْإِدَارَةِ الْفَرْنَسِيَّةِ بِبِلَادِ الْمَغْرِبِ الْعَرَبِيِّ، الرَّاغِبَةِ فِي تَكْرِيرِ مَا قَامَتْ بِهِ مِنْ قَبْلِ بِمَصْرِ لَيْسَ إِلَّا، وَلَعَلَّ خَيْرَ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ هُوَ ضَحَّالَةُ التَّتَائِحِ الْعَلْمِيَّةِ الْمُتَوَصِّلِ إِلَيْهَا فِي نَهَايَةِ بَحْثِهِ، حِيثُ افْتَرَاضٌ وَجُودُ نَظَامَيْنِ شَرْعَيْنِ مُتَوَازِيْنِ، يَعْتَمِدُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا عَلَى الدَّرْهَمِ (derhame)، الَّذِي مِنْهُ قِيمَةُ (٢٠٨٩٨) غَ بالِقِيَاسِ الْمُتَرِّيِّ الْمُعَاصِرِ، وَالَّذِي تَعُودُ أَصْوَلُهُ التَّارِيْخِيَّةُ إِلَى الْحَضَارَةِ الْفَارَسِيَّةِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ؛ فَيَمَا كَانَ اعْتِمَادُ الثَّانِي عَلَى الدَّرَاخْمِيِّ (drachme) الْيُونَانِيِّ الْأَصْلِ، الَّذِي مِنْهُ قِيمَةُ (٣١٠٥) غَ.^{٥٠}

وَفَاتَهُ شَيْئَيْنِ رَئِيْسَيْنِ، أَوْلَاهُمَا أَنَّ «الدرخمي»، وَبِصَرْفِ الْتَّظَرُّعِ عَنْ مَصْدَرِهِ غَيْرِ الإِسْلَامِيِّ، لَمْ يَكُنْ فِي وَاقِعِ الْأَمْرِ مُعَيْارًا، مُعَتمِدًا مِنْ قَبْلِ الْمُسْلِمِيْنِ فِي نَظَامِ التَّقْيِيسِ التَّجَارِيِّ وَالْإِقْتَصَادِيِّ، وَكُلَّ مَا فِي الْأَمْرِ، أَنَّهُ مُعَيْارٌ طَبِّيٌّ، مُقْتَصِرٌ عَلَى فَتَّةِ الْأَطْبَاءِ وَالصَّيَادِلَةِ، صَنَاعَ الْمُسْتَحْضُرَاتِ الدُّوَائِيَّةِ، اتَّخَذُوهُ كَمَا وَجَدُوهُ فِي مَوْلَفَاتِ غَيْرِهِمْ، الْمُتَرْجِمَةُ عَلَى النَّحْوِ الْمُعْرُوفِ^{٥١}؛ ثُمَّ إِذَا كَانَ قِيَاسُ مَصْرِ آنَذَاكَ عَلَى وَحْدَةِ «الدرهم» كَمَا أَكَّدَ ذَلِكَ مُحَمَّدُ باشا فِي دراستِهِ الْقَصِيرَةِ الْآنْفَةِ الذَّكْرِ، فَأَهَلَّ الْعَرَاقُ مُثْلًا اعْتَمَدُوا وَحدَةَ «الرَّطْلِ» بَدْلًا وَحدَةِ «الدرهم» عَنْدَ الْمُصْرِيِّينَ، كَوْحَدَةٍ أَسَاسِيَّةٍ فِي نَظَامِ تَقْيِيسِهِمُ الْمُحَلِّيِّ.^{٥٢}

وَثَانِيهَا أَنَّ الْمَغْرِبَ الْإِسْلَامِيَّ لَمْ يَكُنْ مُقْلِدًا لِمَصْرِ الْمُجاوِرَةِ، وَلَا لِلْعَرَاقِ مَقْرَرًا عَاصِمَةً الْخَلَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِمَدَّةٍ تَفُوقُ أَرْبَعَةَ قَرْوَنَ كَامِلَةً، وَإِنَّمَا صَاعَ لِنَفْسِهِ كَيْاً مُبِتَكِرٌ عَلَى ضَوْءِ خَصَائِصِ بَيْتِهِ الْإِقْتَصَادِيِّ، وَالْاجْتِمَاعِيِّ، وَالْتَّقَافِيِّ، وَحَتَّى السِّيَاسِيِّ، الْمُتَمَيِّزُ فِي بَعْضِ تَفَاصِيلِهَا عَلَى بَيَّنَاتِ بَقِيَّةِ الْأَقْطَارِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ الْأُخْرَى، لَاسِيمًا وَأَنَّ النَّظَامَيْنِ الْمُعَتمَدَيْنِ بِمَصْرِ وَالْعَرَاقِ، يَشْمَلَانِ الْكِيلَ وَالْوَزْنَ، دُونَ الْقِيَاسِ، الَّذِي اتَّخَذَ عَنْهُمْ تَقْيِيمٌ مُسْتَقْلٌ بِذَاهَهُ، كَمَا يَمْكُنُ أَنْ يُفَسَّرَ بِالْخِتَالَفِ الشَّدِيدِ لِمَقْدَارِ الدَّرَاعِ الْمُعَتمَدَةِ فِي مُخْتَلَفِ أَنْحَاءِ قَرَى مَصْرِ وَالْعَرَاقِ، حِيثُ كَانَ يَتَأَرَّجِحُ مَا بَيْنَ (٤١-٧٦ سَمَّ)، عَلَى خَلَافِ النَّظَامِ الْمُغَرَّبِيِّ الَّذِي شَمَلَ الْكُلَّ (الْكِيلُ، وَالْوَزْنُ، وَالْقِيَاسُ) فِي تَقْوِيمٍ مُشَتَّرِكٍ وَاحِدٍ،

٤٨ Pacha, *Le système métrique*; Brunschvig, « Mesures de capacité », p. 91..

٤٩ Sauvaire, « Matériaux pour servir à l'histoire de la numismatique » (Deuxième partie: Poids), p. 368.

٥٠ Ibid., p. 370.

٥١ Decourdemanche, « Note sur les poids médicaux arabes », p. 483-498.

٥٢ الرُّزْقِيُّ شَرْقِيُّ، التَّقْيِيسُ الرَّسْمِيُّ بِبِلَادِ الْمَغْرِبِ الْإِسْلَامِيِّ، ص ٦٠٦-٦٠٧.

موقع «علم المقادير»^{٤٣}

من اهتمام دراسات المغرب الإسلامي المعاصرة

إذا ما أستثنينا تلك المحاولات الرائدة، التي يمكن عدّها على أطراف أصابع اليد الواحدة في مجال جمع وتحقيق بعض ذخائر التراث المغربي المخطوط حول الموضوع^{٤٤}؛ وكذا الوصف الأثري الذي شمل معظم أدوات الكيل، والمعايير الأثرية المغربية، المعروفة حتى الآن، بصرف النظر إن كانت معروضة بالمتحف العمومي، أو محفوظة ضمن المجموعات الخاصة^{٤٥}؛ إضافة إلى التنميط الفنّي على أساس الخط الكتابي، والزخرفة^{٤٦}، فإن الدراسات العربية والغربية المعاصرة حوله تبقى جدّ ضئيلة، ولا تفي بالغرض، وكلّ ما تمّ حتى الآن هو الدراسة المبكرة التي أعدّها الباحث المستشرق «سوفار» خلال النصف الأخير من عقد سبعينيات، ومستهلّ عقد ثمانينيات القرن التاسع عشر حول توحيد نظم القياس التقليدية ومسكوكات التعامل المتداولة بين الشعوب الإسلامية مع التركيز على ضوء ما تمكن من جمعه، من مخطوطات عربية حول الموضوع بمختلف أنحاء المملكة المغربية آنذاك^{٤٧}، فضلاً عن تأثيره العميق بدراسة الوزير المصري السابق، وعالم الفلك المشهور «محمد باشا»، الذي أعدّ بدوره دراسة رائدة في وقت سابق حول مكاييل وأوزان مصر بالاعتماد على ما توصلت إليه تحقیقات وتقارير لجنة مصرية مؤهّلة، تُصّبّت بأمر ملكي من طرف الملك «محمد علي» لتعديل التقسيس المصري المحلي بنظيره المترى المعاصر عام (١٨٤٥) م.

^{٤٣}. «علم المقادير» كما كان يسميه أسلافنا من قبل، أو كما نعتبر عنه نحن اليوم بلغة العصر «المترولوجيا»، علم ضروري للعمaran البشري، كما لمح عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته الشهيرة إلى ذلك؛ وقد خصّته كتب الفقه، ولا سيما منها كتب فقه العاملات، وكتب الرياضيات، إضافة إلى كتب الطب والصيدلة باهتمام خاص لدى المسلمين، كما سترى بعض جوانب ذلك بشيء من التفصيل في المتن لاحقاً.

^{٤٤}. وهي على وجه الخصوص: العزفي، إثبات ما ليس منه بدّل أن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمدّ، المديوني، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكّة؛ ابن عمر الأندلسي، كتاب أحكام السوق؛ مقالات وتنبيهات في المكاييل والموازين؛ العثماني، كتاب إعمال النظر والفكري في تحرير الصاع التونسي بالتنوي لتأدية به زكاة الفطر، (نشر جزئي). الكتاب كان محفوظاً عام (١٩٣٧) م بمكتبة الجامع الكبير بمدينة تونس، وهو مقيد تحت رقم ٣٩٠٥، وفي برنامج المكتبة العبد الالویة والصدیقية بجامع الزيتونة، تحت رقم ٢٤٧١؛ وهو كتاب نفيس حول هذا الموضوع، تمّ الفراغ من تأليفه شهر ذي القعده من عام (١٠٢٤) هـ، الموافق لشهر ديسمبر من عام (١٦١٥) م، وقد تضمن على وجه الدقة والتحديد مدخل عام في بعض صفحات، إضافة إلى مقدمة، وعشرة فصول كاملة، حصّ الأول منها للحبطة، والثاني للقبراط، والثالث للدّنانق، والرابع للدرهم، والخامس للدينار، والسادس للأوقية، والسابع للزطل، والثامن للمدّ، والتاسع للصاع، والعشر للوسيق. في حين نجد ناشره «روبر، برانشفيغ» قد اقتصر على نشر وترجمة مقدمته وفصله الأخير إلى الفرنسيّة فحسب، أكثر تفاصيل ينظر:

Brunschvig, «Sur les mesures tunisiennes de capacité», p. 75-88; id., «Mesures de capacité de la Tunisie médiévale», p. 86-96.

^{٤٥}. ينظر في هذا المجال المراجع الآتية:

Bel, « Trouvailles archéologiques à Tlemcen », p. 228-236 ; id., « À propos de Mudd », p. 120-125 ; id., « Note sur trois anciens vases de cuivre », p. 359-387 ; Dessus-Lamare, « Matériaux pour un catalogue », p. 162-195 ; El Habib, « Notes sur deux mesures d'aumône », p. 263-272 ; Eustache, « Études de numismatique », p. 95-189 ; Idris, « Mesures de capacité de l'époque Ziride », p. 119-126 ; Michel, « Poids et mesures de l'agriculture », p. 77-100 ; Vicaire, « Note sur quatre mesures d'aumône inédits », p. 1-14.

^{٤٦}. Pascon, « Description des Mudd », p. 25-85.

Sauvaire, « Matériaux pour servir à l'histoire de la numismatique » (Deuxième partie: Poids), p. 368- 445 ; ibid., (Troisième partie : Mesures de capacité), p. 272-297 ; 394-468.

وَأُخْتِيرَ عُبَارَ الْمَدِينَةِ الْمَذْكُورَةِ، الْمُسَمَّى بِرُبُعِ الصَّاعِ^{٤٠} فِي الْعُرْفِ بِمَحْضِرِ مَنْ ذُكِرَ بِالْوَسْطِ مِنَ الشَّعِيرِ، فَوَافَقَ وزَنَهُ مَا أَخْرَجَ الْحَسَابُ فِي مَدَهُ (يَكْتَبُهُ)، وَزَنَّا، وَعَدَّا، وَكَيَّلاً.

وَكَانَ الْمَتَولِيُّ لِجَمْعِ ذَلِكَ وَضَبْطِهِ، وَعَدَّهُ، وَوزَنَهُ، وَالْأَسْبَقِيَّةُ^{٤١} فِيهِ: الْشَّرِيفُ، التَّاظُرُ الْمَذْكُورُ بِمَحْضِرِ الشَّيخِ الْأَجْلِيِّ، الْفَرْضِيِّ، الْحِيسُوبِيِّ [١١٦ ظ] أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ الْبِيارِيِّ، وَمَوْافِقَتِهِ عَلَى جَمِيعِ مَا ذُكِرَ، وَإِجازَتِهِ لِهِ ذَلِكَ كُلَّهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

خَرَجَ بِرَكْتَكُمْ، وَنِيَّتَكُمُ الصَّالِحةَ، وَحِرْصَكُمُ عَلَى مَا يُصْلِحُ الْمُسْلِمِينَ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَشَيٌّ يَوْمَ الْجَمْعَةِ التَّاسِعِ وَالْعَشْرِينَ لِرَجْبِ الْفَرَدِ، الْمَبَارَكُ مِنْ عَامِ تِسْعَةِ وَثَلَاثِينَ وَشَمَانَ مائَةٍ، عَرَفَنَا اللَّهُ خَيْرُهُ، وَبِرَكَتِهِ.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى الْعَبْدُوْسِيِّ، لَطْفُ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ، جَمْعُهُ وَنَقْلُهُ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلَيٍّ بْنُ أَمْلَلِ الْمَدِيُونِيِّ لَطْفُ اللَّهِ بِهِ.

وَأَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْمَرْجَلِيُّ لَطْفُ اللَّهِ بِهِ^{٤٢}.

فَكَانَ بِذَلِكَ التَّعْدِيلُ الْمَرِينِيُّ الرَّسْمِيُّ الْوَحِيدُ الصَّادِرُ عَنْ أَمْرِ وَزِيرِ الدَّولَةِ بَدْلُ إِرَادَةِ سُلْطَانِهَا كَمَا هُوَ مَعْهُودُ فِي التَّعْدِيلَاتِ التَّارِيْخِيَّةِ السَّابِقَةِ، وَأَوْلَى تَعْدِيلٍ مُوْتَقِّنٍ بِمَسْتَندَاتِ إِدَارِيَّةِ رَسْمِيَّةِ (لَوْحَةٌ ١)، بَدْلُ الْاِكْتِفَاءِ بِآثارِهِ كَمَا هُوَ مَتَجَّلٌ بِوْضُوحٍ مَعَ تَعْدِيلِ كَبِيرِ أَمْرَاءِ الْمَرِينِيِّينَ عَلَى الإِطْلَاقِ: أَبُو الْحَسْنِ عَلَيٍّ الَّذِي تَجَاهَلَ مَؤْرِخُوهُ بِمَا فِيهِمْ أَبْنَى مَرْزُوقُ التَّلْمَسَانِيُّ، صَاحِبُ كِتَابِ «الْمَسْنَدُ الصَّحِيحُ الْحَسْنُ فِي مَآثِرِ وَمَحَاسِنِ مَوْلَانَا أَبِي الْحَسْنِ» أَمْرُ تَعْدِيلِهِ لِلْمَكَايِلِ، وَتَأْكِيدُهُ لَاحِقًا بِمَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ آثَارٍ.

٤٠. فِي الأَصْلِ «رُبُعُ الْمَذْيُوبِ»، وَهِيَ زَلَّةُ قَلْمَ وَاضْحَةٍ لَا نَدِيرِيٍّ إِنْ وَقَعَ فِيهَا نَاسِخُ الْوِثِيقَةِ، أَوْ مُحَرَّرُهَا الْأَوَّلُ لَا عَتَّابَارِيِّينَ رَئِيْسِيِّينَ هُمَا: أَنَّ مَا جَاءَ فِي صَلْبِ الْوِثِيقَةِ الْأَوَّلِيِّ («رُبُعُ صَاعِ») وَهُوَ الْأَصْحَ؛ وَالْآخِرُ لَا جُوْدُ بِلَادِ الْمَغْرِبِ لِمَكِيلِيَّ بِهَذِهِ السَّعْدَةِ، بَلِ الْمَذْيُوبُ الْوَحِيدُ الْقَاعِدُ لِلْمَكَايِلِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْمَضَاعِفَةُ لِسَعْتَهُ، وَلَا وَجُودُ لَوْحَاتٍ تَجْزِئُهُ سَوَاءً فِي الْمَغْرِبِ، أَوْ الْمَشْرُقِ عَلَى حَدَّ سَوَاءٍ؛ وَبِقِيَّةِ لَنَا فِي الْأَخِيرِ التَّذَكِيرِ مَرَّةً ثَانِيَةً إِلَى أَنَّ التَّاظُرَ وَجَاعَتِهِ قَدْ عَكَفَنَا عَلَى تَعْدِيلِ لِيْسِ الْمَذْيُوبِيِّ الَّذِي وَصَلَتْ إِلَيْنَا مِنْهُ عَدَّةُ نَيَّازِحٍ مَرِينِيَّةٍ بِاسْمِ سُلْطَانِهِمُ الْكَبِيرِ «أَبُو الْحَسْنِ عَلَيِّ بْنِ سَعِيدٍ»، وَإِلَيْهِ الْمَذْيُوبِيِّ الَّذِي ظَلَّ مَتَداولاً لَعْنَ أَهْلِ فَاسِ فِي مَجَالِ دُفْعَ زَكَةِ الْفَطَرِ إِلَى مَسْتَهْلِ الْقَرْنِ الْعَشْرِينَ الْمُنْصَرِمِ عَلَى حَدَّ شَهَادَةِ الْبَاحِثِ الْفَرَنْسِيِّ الْمُسْتَشْرِقِ: («أَلْفَرْدُ بِيلُ»)، حِيثُ يَذَكُرُ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ زِيَارَتِهِ إِلَى فَاسِ فِي سَيِّلِ جَمْعٍ مَا يُمْكِنُ جَمْعُهُ مِنْ قَيَّا الْمَذْيُوبِ وَالْأَصْوَعِ الْأَثْرِيِّ مَا تَرْجَمَهُ بِالْحُرْفِ الْوَاحِدِ: «أَمِينُ الْقَبَائِينَ الْحَالِيِّ»، هُوَ الْآخِرُ يَصْنَعُ مَدْنَبِيَّةَ خَشِيشَيَّةَ، خَالِيَّةً مِنْ أَيَّةِ زَخْرَفَةٍ، وَيَعْدِلُهَا بِمَدْ نَحَاسِيِّ مَسْتَدِيرٍ، ذَا قَاعِدَةٍ مُسْتَوِيَّةٍ مِنَ الْخَشْبِ، حِيثُ يُقْدَرُ ارْتِقَاعُهُ بِخَسْمَةٍ وَتَسْعِينَ مِيلِيَّمِترًا، وَطُولُ قَطْرِهِ مِائَةٌ وَخَمْسَ مِيلِيَّمِتراتٍ ... هَذَا الْمَذْيُوبِيِّ الْأَنْمُوذِجِيُّ غَيْرُ مَحْبُوسٍ، وَهُوَ فِي حِيَازَةِ هَذَا الْإِمَامِ، الَّذِي وَرَثَهُ عَنْ وَالَّدِهِ، الَّذِي أَخْبَرَهُ بِدُورِهِ، أَنَّهُ مَعْدَلُ مِنْ طَرْفِ الْعَلَمِ».^{٤١}

وَكَذَا بَعْضُ الْمَنَاطِقِ الْجَزَائِرِيَّةِ، كَمَدِينَةِ تَلْمِسَانِ الَّتِي لَا حَظَ فِيهَا «أَلْفَرْدُ بِالْ» نَفْسُهُ مَدَّا مَعَالِمًا مَعَالِمًا فِي حَوْزَةِ قَاضِيِّ الْمَدِينَةِ، وَالَّذِي قَالَ بِشَانَهُ أَنَّ سَعْتَهُ سَبْعَ دِسْيِلِيَّاتٍ فَقَطَ (أَيْ أَقْلَى مِنْ سَعَةِ الْمَذْيُوبِيِّ الْحَقِيقِيَّةِ بِنَحْوِ ثَلَاثِ سَتْلِيَّاتٍ)، وَأَنَّ شَكَلَهُ يَشْبِهُ إِلَى حَدَّ بَعْدِ شَكَلِ الدَّلْلَوِ الَّذِي يُعْرَفُ بَيْنَ أَهْلِ الْبَلْدَةِ بِالْقُبَيْبَةِ (تَصْعِيرُ لِكَلْمَةِ قُبَّ).

Bel, «Note sur trois anciens vases de cuivre», p. 360, n. I.

وَكَذَلِكَ بَعْضُ الْمَنَاطِقِ الْجَزَائِرِيَّةِ الْأُخْرَى شَأْنُ وَادِي مِيزَابِ بِشَمَالِ صَحَرَاءِ الْجَزَائِرِ فِي أَيَّامِنَا هَذِهِ.

٤١. فِي الأَصْلِ السَّبِيقِيِّ، وَالْمَقْصُودُ بِذَلِكَ هُوَ مَا قَامَ بِهِ التَّاظُرُ مِنْ عَمَلٍ وَحِسَابٍ، وَمَقْارِنَةٍ، كَمَا هُوَ مَفْصَلٌ فِي تَقْرِيرِ الْوِثِيقَةِ الْأَوَّلِ.

٤٢. يَلْاحِظُ فِي تَوْقِيْعِ أَعْضَاءِ جَمْعِ الْإِفْتَاءِ عَلَى هَذَا الْمَحْضِرِ، أَنَّ الشَّخْصِيَّةَ الَّتِي تَوَلَّتْ مِنْهُمْ مَهْمَةَ صِياغَتِهِ وَكِتَابَتِهِ، هُوَ الْفَقِيهُ الْفَاسِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى الْعَبْدُوْسِيِّ.

وذكر لهم أنّ الشّيخ الوزير، المرفع، العلّم، الشّهير، الأُسْنَى، الّرِّبِّيكُ الخطير (كذا)، أبا زكريا يحيى بن الشّيخ المرفع، الصّدر، المعتبر، العلّم، الوجيه، المرحوم أبي جميل زيان بن عمر الوطّاسي، حفظه الله تعالى، أمر بجمع من ذُكر من السّادة الفقهاء المذكورين، أعزّهم الله تعالى لِيُحقِّقو مَدَّ النّبِيِّ ﷺ.

فاجتمع من ذُكر، ونظروا في أمر المدّ المذكور، وحقّقو بالحساب والعمل؛ فالذّي أبرزه الحساب من ذلك بعد تقرير جمهور العلماء (رضوان الله عليهم)، أنّ مدّه ﷺ، رطلٌ وثلث، وأنّ الرّطلَ مائة وثمانية وعشرون درهماً من الدرّاهم الشرعية، وأنّ الدرّاهم يزن خمسين حبة وخمسمٰ حبة من حبوب الشّعير الوسط.

فُحمل على المائة والثمانية والعشرين درهماً، وزن الرّطل المذكور، وزن ثلثها، وهو اثنان وأربعون درهماً، وثلاثة درهم؛ فاجتمع من ذلك مائة وسبعون درهماً من الدرّاهم الشرعية المذكورة وثلاثة درهم؛ وضرب هذا المجتمع من الدرّاهم المذكورة في زنة الدرّاهم الواحد من الشّعير الوسط، وهو خمسون حبة وخمسمٰ حبة، فاجتمع من ذلك ثمانية ألّاف حبة، وستّمائة حبة، وحبة واحدة، وثلاثة أحّماس الحبة.^{٣٨}

قُسم ذلك على ثمان حبوب، زنة الدرّاهم الواحد من دراهم سبعين في الأوقية^{٣٩}، فخرج في القسمة ألف درهم، وخمسة وسبعون درهماً، وخمسمٰ درهم؛ قُسم ذلك على السّبعين، عدد دراهم الأوقية، فخرج خمس عشرة أوقية، وخمسمٰ الأوقية، وأربعة أحّماس خمسمٰ الأوقية.

٣٨. يتلخّص مضمون هذه الفقرة في كون وزن المدّ النّبوي الشرعي هو: $(\frac{1}{3} \times 128) + 3 = 42$ درهماً، أي $\frac{2}{3}$ (وزن الرّطل الشرعي) + ثلاثة (وزن $\frac{1}{3}$ المدّ). على أنّ أصحاب المقادير الأوائل من فقهاء المسلمين، قد كانوا يستخدمون الكسور، لأنّهم لم يهدوا إلى الفاصلة بعد، وتبعدّهم المؤخرون مقلدين لهم على الرّغم من اكتشاف هذه الأخيرة، ولذلك ليس من الغرابة في شيء إذا ما لوحظ اختلاف طفيف، عند ذكر التّحقيق المعاصر بالفاصلة بدلاً من الكسر، فهو ليس بخطأ، وإنّما اختلاف نوعي، يُعزى في المقام الأول إلى دقة الفاصلة عن الكسر ليس إلا. وهو بمطلق حبوب الشّعير $(\frac{3}{5} \times 860.1)$ أو 860.1 درهماً، أي $\frac{2}{5} \times 500$ درهماً، أي $\frac{2}{5} \times 860.1$ درهماً، أي $\frac{1}{3} \times 128$ درهماً (عدد دراهم المدّ النّبوي الشريف)، إلا أنّ الحساب آخر: $(860.1 \times 1.264) / 5 = 170$ درهماً، أي $\frac{1}{5} \times 860.1$ وزن الدرّاهم الشرعي $\times \frac{1}{3}$ (وزن المدّ النّبوي الشريف)، وليس ثلثة أحّماس كما ذكر التّأذن.

٣٩. أي $1075 \times 2 = 2150$ درهماً، تماماً كما حصل عليه النّاظر في المتن، وعليه يكون وزن مدّ رسول الله ﷺ بهذا الدرّاهم الأخير، المتخد للمعاملات المحلية بمدينة فاس سنة التعديل هو (2×1075) درهماً؛ ومقداره بالأوقية الفاسية، المركبة من هذا الدرّاهم الأخير، كما جاء في المتن $(\frac{1}{5} \times 15) + (\frac{1}{5} \times 36) = 15$ أوقية، أي $15 \times 2 = 30$ درهماً، أي $30 / 1075 = 0.0275$ (عدد الدرّاهم المعاملات بفاس) $\div 70$ (عدد هذه الأخيرة في الأوقية الفاسية، وليس الدرّاهم الشرعي) = $0.0275 \times 70 = 1.925$ درهماً، أي $1.925 \times 1075 = 2150$ درهماً، كما هو مثبت في المتن.

لِلْمَذَّالِيَّيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، صَحِيحٌ كَمَا أَثَبْتُ، وَأَخْرَجَهُ الْفَقِهُ، وَتَبَعَهُ الْعَدْدُ وَالْوَزْنُ، وَصَدَّقَهُ الْكِيلُ بِالصَّاعِ الَّذِي بِأَيْدِي النَّاسِ، [وَ] هُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمَذَّالِيَّيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، لَا شَكَ فِيهِ.

وَبِقِيَّ طَرْفٍ يَجُبُ تَحْرِيرُهُ هُنَا، ذُكْرٌ فِي آخِرِ كِتَابِ الرِّزْكَةِ مِنَ الْبَيَانِ، أَنَّ الدِّينَارَ هُوَ أَرْبَعَةُ وَعَشْرُونَ قِيرَاطًا، وَالْقِيرَاطُ يَزِنُ ثَلَاثَ حَبَّاتٍ مِنْ [حَبَّوْبَ] الشَّعِيرِ، يَجْتَمِعُ فِي زَنَةِ الدِّينَارِ اثْنَانِ (كَذَا) وَسَبْعَوْنَ حَبَّةً، هُوَ صَحِيحٌ كَمَا ذُكْرَ، إِلَّا أَنَّ الدِّينَارَ السَّنَّيِّ الْقَدِيمِ يَزِيدُ عَلَيْهِ دِينَارَنَا الْيَوْمِ بِالسَّدِسِ. فَالدِّينَارُ السَّنَّيُّ سَتَّةُ أَسْدَاسِ، [وَ] دِينَارَنَا سَبْعَةُ أَسْدَاسِهِ، فَيُزِيدُ عَلَيْهِ بِاثْنَيْ عَشْرَةَ حَبَّةً مِنْ حَبَّوْبَ الشَّعِيرِ.^{٣٣}

فَهَذَا صَحَّةُ مَذَّالِيَّ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، كَمَا أَخْرَجَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَأَوْجَبَهُ الْعَمَلُ، كَمَا شَرَحْنَا مِنَ الْوَزْنِ، وَالْعَدْدِ، وَالْكِيلِ، وَاللهُ الْمُسْتَعْنَى فِي كُلِّ حَالٍ، وَهُوَ حَسْبُنَا، وَعَلَيْهِ تَوْكِلْنَا، فَنِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ.

بَحَثَ عَلَى هَذَا كُلَّهُ، وَاسْتَخْرَجَهُ كَمَا وُصِفَ الشَّرِيفُ: أَبُو الْحَسْنِ عَلَيِّيْ بْنُ أَحْمَدَ الْحَسَنِيِّ، الشَّهِيرُ بِالْكَغَادِ، أَصْلَحَ اللَّهُ حَالَهُ، وَغَفَرَ لَهُ، وَلِجَمِيعِ إِخْرَانِنَا الْمُسْلِمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوْلًَا وَآخَرًا عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ، خَاتَمِ التَّبَّيِّنِ، وَإِمامِ الْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى اللَّهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ. فَرَحِمَ اللَّهُ مِنْ دُعَاهُ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ». [وَ] ١١٦

وَقَدْ رُفِعَ هَذَا التَّقْرِيرُ الْأَوَّلِيُّ إِلَى مَجْمُوعِ الْإِفْتَاءِ الْمُتَوَلِّيِّ مَهَامِ الْمَرْحَلَةِ الثَّانِيَةِ، وَالَّذِي قَامَ بِدُورِهِ فِي عَقبِ اِنْتِهَاءِ مَدَارِلَاتِهِ بِتَحْرِيرِ مَحْضُرِهِ الرَّسِيْمِ الْتَّهَائِيِّ عَلَى ضَوءِ مَا أَسْفَرَتْ عَلَيْهِ نَتْائِجُ التَّقْرِيرِ الْأَوَّلِ، وَالْمُجَسَّدُ كَمَا هُوَ مُوضَّحُ فِي الْوَثِيقَةِ الثَّانِيَةِ (لَوْحَةُ ١)، وَهَذَا نَصُّهُ الْكَاملُ:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالْتَّسْلِيمُ (كَذَا) عَلَى مَوْلَانَا مُحَمَّدَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). حَضَرَ مِنْ يَضْعُ إِسْمَهُ عَقبَ تَارِيْخِهِ^{٣٤} مِنَ الْفَقَهَاءِ الْجَلَّةِ، الْكَرَامِ، الْأَمَاجِدِ (كَذَا)، الْقَادِهِ، الْأَعْلَامِ؛ وَحَضَرَ مَعَهُمُ النَّاظِرُ فِي أَحْبَاسِ^{٣٥} مَدِينَةِ فَاسْ، وَحِسْبَتِهَا، وَمَعَايِشِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ الشَّرِيفُ، الْمُعَظَّمُ، الْمُعْتَبِرُ، الْفَاضِلُ، الْكَامِلُ: أَبُو الْحَسْنِ عَلَيِّيْ بْنُ الشَّيْخِ الشَّرِيفِ الْمُعَظَّمِ، الْمَرْحُومُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ الْحَسَنِيِّ الْكَغَادِ^{٣٦}.

٣٣. إِشَارَةٌ مِنْهُ إِلَى الْفَرْقِ الْقَائِمِ بَيْنَ الدِّينَارِ الَّذِي ضَرَبَهُ الْخَلِيلِيَّ الْأَمْوَيِّ عَبْدُ الْمُلْكِ بْنُ مَرْوَانَ فِي سَبْعِينِيَّاتِ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ هِجْرِيِّ، الَّذِي يَعْدِلُ اِثْنَانَ وَسَبْعَوْنَ حَبَّةً مِنْ مَطْلَقِ الشَّعِيرِ، وَنَظِيرِهِ الْمَغْرِبِيِّ عَلَى عَهْدِ الدُّولَةِ الْمُوحَدَيِّةِ وَوَرَثَتِهَا (الْمَرِينِيُّونَ، وَالْزَّيَانِيُّونَ، وَالْحَفَصِيُّونَ)، الَّذِي يَفْوَقُ سَابِقَهُ بِإِثْنَيْ عَشْرَةَ حَبَّةً، أَوْ سَدِسِ الدِّينَارِ الشَّرِيعِيِّ كَمَا جَاءَ فِي مِنْ التَّقْرِيرِ. ٤. أَيْ التَّوْقِيُّ عَلَيْهِ فِي الْآخِرِ.

٣٥. الْأَحْبَاسُ: مَفْرَدُهَا حُبُّسٌ، وَمَعْنَاهَا الْوَقْفُ، أَيْ مَا يَرْصُدُهُ أَهْلُ الْبَرِّ وَالْإِحْسَانُ فِي سَبِيلِ الصَّالِحِ الْعَامِ مِنْ عَقَارَاتٍ وَأَغْرَاضٍ مَادِيَّةٍ، وَأَمْوَالٍ، كَبَنَاءِ الْمَسَاجِدِ، وَالْأَسْبَلَةِ (مَفْرَدُهَا سَبِيلٌ، أَيْ عِنْدِهِ الْعُمُومَيَّةِ، وَتَخْصِيصُ غَلَّةِ الْأَرْضِ الْحَيَّيَّةِ إِلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَالْطَّبَقَةِ الْمَعْدُومَةِ مِنَ الْجَمَعِ)، وَعَابِرِ السَّبِيلِ، وَمَا إِلَيْ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ الْخَيْرِيَّةِ الَّتِي لَا يَتَبَرَّزُ مِنْهَا صَاحِبُهَا غَيْرُ إِرْضَاءِ خَالِقِهِ سَبِّحَهُ وَتَعَالَى، وَنِيلِ ثَوَابِ الْجَنَّةِ فِي آخِرَتِهِ؛ أَمَّا الْأَنْظَارُ فِيهَا، فَهُوَ موْظِفُ السَّلَطَانِ الَّذِي يَسْهُرُ عَلَى نَفْقَتِهِ فِي الْوَجْهِ الصَّحِيحِ الَّذِي رُصِدَتْ لَهُ سَلْفًا مِنْ غَيْرِ تَجَاوزٍ، وَلَا شَطَطٍ.

٣٦. مَدِينَةُ عَرِيقَةٍ فِي الشَّيْلَ الْشَّرِيعِيِّ مِنْ بَلَادِ الْمَغْرِبِ الْأَقْصِيِّ، اِتَّخَذَهَا الْأَدَارَسَةُ عَاصِمَةً لِدُولَتِهِمُ الْفَتِيَّةُ خَلَالَ الْقَرْنِ (٢٢٠هـ / ٩٦م)، ثُمَّ الْمَرِينِيُّونَ مِنْ بَعْدِهِمْ بِدَائِيَّةً مِنَ الْقَرْنِ (٧٧هـ / ١٣١م) كَمَا سَلَفَتِ الْإِشَارَةُ فِي الْمَتَنِّ. وَالْحَقِيقَةُ لَمْ تَكُنْ مَدِينَةُ فَاسْ عَاصِمَةً إِدارِيَّةً عَلَى مَدَارِ مَدَةِ زَمْنِ طَوِيلَةٍ فَحَسِبُ، وَإِنَّمَا تَعَدَّهُ إِلَى تَبَوَّءِ مَكَانَةِ مَرْمُوقَةٍ فِي التَّارِيْخِ الْقَنْقَافِيِّ وَالْفَكَرِيِّ بِبَلَادِ الْمَغْرِبِ طَبِيلَةِ الْقَرْنَوْنِ الْوَسْطَى، بَلْ وَهَنَى الْفَتَرَةِ الْحَدِيثَةِ، أَثَّرَ تَفَاصِيلُهُ عَنْ تَارِيْخِ تَطْوِيرِ عَمَانِهَا الْمَعَارِيِّ، وَدُورِهَا الْرَّيَادِيِّ فِي التَّارِيْخِ الْخَاضَرِيِّ لِلْمَغْرِبِ الْأَقْصِيِّ خَلَالِ الْقَرْنَوْنِ الْوَسْطَى، يَنْظَرُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ لَا تَخْصِيصٍ وَالْحَصْرِ: الْجَزَنَائِيُّ (عَلِيُّ)، جَنِيُّ زَهْرَةِ الْآَسِ فِي بَنَاءِ مَدِينَةِ فَاسْ؛ اِبْنُ أَبِي زَرْعَ، كِتَابُ الْأَنْسِ الْمَطْرَبِ؛ اِبْنُ الْأَحْمَرِ، بَيْوَاتِ فَاسْ؛ الْعَرَبِيُّ (إِسْمَاعِيلِ)، الْمَدَنُ الْمَغْرِبِيَّةُ، صِ ٩٤-٩٣.

٣٧. أَسْرَةُ الْكَغَادِ، هِيَ أَسْرَةُ عِلْمٍ وَأَدْبٍ عَرِيقَةٍ بِمَدِينَةِ فَاسْ، لَا تَقْلِلُ شَأْنًا عَنْ أَسْرَةِ الْعِزِّيِّ بِمَدِينَةِ فَاسْ، فَلَا يَقْصُ شَيْلَ الْمَغْرِبِ الْأَقْصِيِّ، وَمِنْ بَيْنِ أَعْلَامِهَا الشَّاعِرُ الَّذِي قَامَ بِوَصْفِ سَيفِ الْإِيمَانِ إِدْرِيسَ الثَّانِيِّ، مَؤْسِسِ الدُّولَةِ الْإِدْرِيسِيَّةِ بِالْمَغْرِبِ الْأَقْصِيِّ، وَالَّذِي كَانَ فِي مَوْضِعِ جَامُورِ جَوْسَقِ مَئِذَنَةِ جَامِعِ الْقَرْوَيْنِ بِمَدِينَةِ فَاسْ، أَلَا وَهُوَ الْأَدِيبُ: سَعِيدُ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكَغَادِ، الْمَشْهُورُ بِاسْمِ «شَهْبُون»، يَنْظَرُ: الْجَزَنَائِيُّ، مَصْدَرُ سَابِقٍ، صِ ٥.

والدرّهم الواحد من الدرّاهم المذكورة، يزن خمسين حبة من وسط حبوب الشّعير وخمسين حبة، فيجتمع من حبوب الشّعير في زنة الدرّاهم المشتملة في الرّطل وثلثة ثمانية ألف حبة وستمائة حبة وحبة واحدة وثلاثة أخماس الحبة.

فالدّينار الذهبي السّي ٢٦، الجاري الآن بمدينة فاس؛ وسكتها على هذا، زنته أربع وثمانون حبة من حبوب الشّعير المذكورة ٢٧، وهذا قول ليس فيه خلاف بين العلماء (رضوان الله عليهم).

فأوجبنا ٢٨ حبوب الشّعير على مثاقيل الذهب، فوجدنا ما زنة مائة مثقال ومتقاليين وثلث مثقال وخمس حبات وثلاثة أخماس حبة من الشّعير المذكور. فجمعت المثاقيل مما قيل [١٥١ ظ] أواقي من الأواق الجارية الآن بالمدينة المذكورة، فجاءت خمس عشرة أوقية وخمس أوقية وأربعة أخماس خمس أوقية.

وأختبر الدرّهم الوازن ٢٩ بحبوب الشّعير، فجاءت زنة ثمان حبات من الحبوب المذكورة، فطلع من حبوب الشّعير التي في الرّطل والثالث، المتقدم ذكرها من الدرّاهم الوزانة ألف درهم وخمسة وسبعون درهما وحبة شعير وثلاثة أخماس الحبة، وجاء [بيان في الأصل].

وأختبرت أيضاً حبوب الشّعير المذكورة بدرهم ثمانين في الأوقية ٣٠، فجاءت زنة الدرّهم الواحد سبع حبات، وجمع عدد الحبوب المذكورة في الأوقية، فجاءت خمس مائة حبة وستون حبة في الأوقية.

فوصل كل حساب إلى عدد الحبوب المذكورة أولاً، [و] الذي هو زنة الرّطل البغدادي وثلثه. وكذلك وصل إليه زنة أوقيتنا، وزنة دينارنا، وزنة درهمنا الوازن، ودرهمتنا الثمانين، فجاءت كلها متفقة الوزن، والعدد.

فجمعت حبوب الشّعير من الوسط الذي صدر عدداً وزناً، وعبر به المد الذي ييد أمين القتابين ٣١ في الوقت، وهو الذي بأيدي الناس، وهو المسمى عندنا بربع الصّاع ٣٢. فوافق عدده وزنه، ووافق عدد وزن كيله، فثبت أنه موافق

٢٦. المقصود بالدّينار السّي في هذا المقام، ليس الدينار، أو المثقال الذي زنته اثنان وسبعون حبة من مطلق حب الشّعير، أو درهم وثلاثة أسباع الدرّهم الشرعي، أو درهم الكيل، أي (٤٢٨٥) درهما، وإنما ذلك الدينار الذي جرت العادة في التعامل به بمدينة فاس منذ مدة طويلة، أي بعبارة أوضح لا يُقصد هنا الدينار الشرعي الإسلامي، وإنما الدينار الاصطلاحى بمدينة فاس، المرينى الموروث على الملوك من ذكرى القرن (١٣هـ / ١٣م) إلى ذلك العهد، والذي يُقدر وزنه بأربع وثمانين حبة، أي بزيادة اثنتeen حبة عن مقدار الدينار الشرعي الآلف الذكر.

٢٧. تفرد بمنح هذه القيمة للدينار الذهبي من الفقهاء بالغرب الإسلامي، ابن حزم الأندلسي، وطبقه من كان يعمل بفتواه كالمولودين وخلفائهم بأفريقية (تونس) الحفصيون، والمرينيون الآلف ذكرهم. ومرة ذلك يعود إلى اتحاد ابن حزم المذهب الظاهري، المنفرض على عهد عبد الرحمن بن خلدون على حسب شهادة هذا الأخير، والقائم على النص والإجماع، ورفض القياس، أو الرأي الذي برع فيه العراقيون ولاسيما أتباع أبو حنيفة التّuan ، دون المذهب المالكي، مذهب أهل المغرب وحكامه، القائم على الحديث، وعمل التابعين من أهل المدينة المنورة، أحفاد أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ينظر: ابن خلدون، كتاب العبر، ص ٤٩٤-٤٩٥. أي قسمنا.

٢٨. عادة ما نجد كلمة «الوازن» في أدبيات الغرب الإسلامي تتعتّل أوزان أهل الصّاغة والخليل، ومن ثم قد يكون الدرّهم المشار إليه في هذا المقام، هو درهم الوزن لدى صناع الخليل بمدينة فاس في ذلك الوقت.

٢٩. المقصود بهذه العبارة، هو أن كل وزن ثمانين درهما من هذه الأخيرة، يعدل وزن أوقية رومية (أوقية المعاملات)، وليس وزن الأوقية الشرعية (أوقية الزّكاة)، زنة أربعين درهما كما قد يتخيل البعض.

٣٠. القلب هو الوعاء الخشبي على الإطلاق بما فيها المكابيل الخشبية، كالمد والصّاع على وجه الخصوص، وأمين القتابين، هو مُقدّم صناع هذه الأوقية بالمدينة المذكورة.

٣١. جرت العادة في مؤلفات القدماء، ذكر مكابيل كثيرة في الأقطار الإسلامية باسم المد والصّاع من غير أن يكون لها نفس سعة مد النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وصاعه، كما ذكروا مكابيل أخرى بتسميات أخرى لها نفس سعة المد والصّاع التّبويين، وهما نجد الفاسين يعبرون عن المد بسعته، ألا وهي ربع الصّاع.

في شرح رسالة الشيخ بن أبي زيد^{٢١}، وشرح عقیدتها لابن مزروق^{٢٢}، وما جَمَعَ في ذلك ابن البناء^{٢٣}، والعزفي، أَنَّ رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، توضأً بِمَدٍّ فيه رطلٌ وَثُلُثٌ.

والرّطل بعْدَادِيُّ من الثَّنْيِ عَشْرَةً أُوقِيَّة، وَثُلُثُه أَرْبَعُ أُوقَاق، فَيَجْتَمِعُ سَتُّ عَشْرَةً أُوقِيَّةً. فَهَذَا وَزْنُ الْمَدِ الَّذِي تَوَضَّأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، كَمَا ثَبَّتَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وأجمع أهل العلم أن الرطل البغدادي زنته مائة درهم وثمانية وعشرون درهما من الدرارم الشرعية، يضاف لها ثلث الرطل [الذى] زنته اثنان وأربعون درهما وثلثا درهم من الدرارم الموصوفة^{٢٤}، فاجتمع على هذا الرطل وثلثه مائة درهم وبسبعين درهما وثلثا درهم من الدرارم الشرعية المذكورة^{٢٥}.

٢١. هو أبو محمد عبد الله بن أبي عبد الرحمن التفزي القير沃اني، المتوفى عام ٩٣٨هـ / ١٩٩٦م، الملقب بـ «مالك الصغير». ولد بالقيروان سنة ٩٣٠هـ / ١٩٢٢م، وترعرع فيها، وتلذمذ على علمائها وفقهائها، حتى صار عالماً فاحلاً من علمائها، مبرزاً في علوم الشرعية، وقد كانت له فيها مؤلفات عديدة منها: «كتاب التوادر والزيادات»، و«الرسالة» المشار إليها في المتن، والتي جاء تأليفها، نُولاً عند رغبة العالم الأديب المصلح: أبو محفوظ محز بن خالف بن رزين الصديقي، المتوفى عام ٤١٣هـ / ١٠٧٧م) عن عمر يناهز (٧٣ سنة، حيث قام أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القير沃اني بتأليف هذه الرسالة على المذهب المالكي، وهو يومنذا ابن سبع عشرة سنة فقط، متوكلاً فيها على الأسلوب التعليمي البسيط، والشمولية، للذين الإسلاميين من عقيدة، وأوامر، ونواهي، وسنن، ومستحبات وأداب، وأصول الفقه وفروعه؛ أي من كل ما يحتاجه الإنسان المسلم في عمل ليلته ونهاره بوصف هذا الأخير في علاقة دائمة مع خالقه، ومحاولة تربية النشء الإسلامي على مبادئ الإسلام وفضائله السمحاء قبل بلوغه سن التكليف. فأبدع في ذلك أيام إبداع، ولاقت هذه الرسالة استحساناً كبيراً لدى معلمي الصبية، ووعاظ الكبار، الشيء الذي حفز علماء المغرب من بعده على الإقبال عليها بتفصيات، وشروح كثيرة، حيث كانت مقتضبة مرّة، ومستفيضة مرّة ثانية على حد تعبير الشيخ صالح عبد السميع الآبي الأزهري، شارح رسالة ابن أبي زيد القير沃اني، وقد كان أول شرح لهذه الرسالة هو: الشرح الذي خصّها به القاضي عبد الوهاب بن علي البغدادي، المتوفى عام ٤٢٢هـ / ١٤٠٣م)، أكثر تفاصيل ينظر: الأزهري، التمر الداني في شرح رسالة ابن أبي زيد القير沃اني، ص ١-٩؛ الحشاشي، تاريخ جامع الزيونة، ص ٣٢، ٣٩؛ محمد بن حسن شر حبيل، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المراطي، ص ٤١٠ - ٤٣٢.

٢٢. هو أبو عبد الله محمد بن أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق الحفيد العجمي التلمساني (٧٦٦-٨٤٢) هـ، حجّ مرتين إلى القياع المقدسة، كانت أولاهما بمعية أستاذه الشيخ بن عرفة التونسي عام (٧٩٠) هـ، والثانية بمفرده سنة (٨١٩) هـ، وقد كان له تأليف غير جدًا منه كتاب: «عقيدة أهل التوحيد المخرجة من ظلمة التقليد»، وهو شرح للباب الأول من رسالة ابن أبي زيد القيريري، الموسوم بـ: «ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب أمور الديانات» من مجلة أبوابها، المقدر عددها بخمسة وأربعين باباً، أكثر تفاصيل عن مناقب العالمة ينظر: ابن مرريم ، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ص ٢٠١-٢١٤؛ أمّا بخصوص ما جاء في متن الرسالة حول العقائد فينظر: الأزهري، التمر الداني في شرح رسالة ابن أبي زيد القرطرواني ، ص ٩-٢٤.

٢٣. هو محمد بن عثمان الأزدي بن البناء المراكشي، المتوفى عام ١٣٢١هـ / ٧٢١ م، تلقى حفظ القرآن الكريم بمسقط رأسه (مراكش)، وهو يومئذ صبي صغير على يدي أبي عبد الله بن مبشر، والصالح الأحدب، قبل أن يتقلّل للتأدّب في اللغة العربية على يدي القاضي محمد بن علي بن يحيى الشرف، ثمَّ أخذ علم العروض عن أبي بكر القلولي، الملقب بالفار، حيث التقى به هناك بمراكش، وقرأ عليه كتابه الضخم، الموسوم بـ «الختام الفضوّض من خلاصة العروض»، وكذا أرجوزته المسماة بـ «النكت العلمية في مشكل الغواصين الوزنية»، إضافة إلى كتاب «المسائل الغواصين عن متعلقات مشكل علم الفرائض». وقد لاح تأثير هذا الأستاذ وأصحابه في التوجّه العلمي لنلميذه مستقبلاً، كما يُسْتَشَفُّ من شهرة ابن البناء، وتعدد مؤلفاته في علم المقادير والفرائض، والتي كان من جملتها، رسالة في العمل باليزيان موسومة بـ «الكامل المغربي»، ذكرها صاحب جذوة الاقتباس، ورسالة رياضية موسومة بـ «الاقتراض من العمل بالرّومي»، مخطوطة تم الإطلاع عليها ضمن مجموعة بالمكتبة العامة بالرباط، مسجّل تحت رقم القيد: ٤١٦. ومقالة موسومة بـ «مقالة في المكاييل الشرعية»، نقل عنها الخزاعي في تحرير الدلالات، وأبو الحسن علي المديوني في الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكّة؛ أضاف إلى ذلك الإطراء الذي خصّه به العلامة بن خلدون في مقدمة، وجعله في قمة هرم علماء المغرب في هذا الشأن بلا منازع، بعدما ذكر له مؤلفين في الحساب، أحدهما تلخيص مقتضب حول قواعد ممارسة الحساب، وكتاب: «رفع الحجاب» الذي أعاد فيه تفصيل ما ذكره في مقتضبه الآف الذكر، أكثر تفاصيل ينظر: ابن القاضي، جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام بدميّنة فاس، ١٤٨-١٥١؛ الخزاعي، تحرير الدلالات السمعية، ص ٦١٤، ٦١٦، ٧٩٣؛ العزفي، إثبات ما ليس منه بدّل من أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمدّ، ص ١٣؛ المديّنة ، اللّه حة المشتبكة في، ضبط دار السكّة، ص ٥٦؛ ابن خلدون، كتاب العو، ص ٥٣٤.

٢٤. أي الدرّاهم الشرعية.
 ٢٥. في الفقرة السابقة قدر الناظر سعة المدّالنبوي الشّريف بالأواق، وهذا هو الآن يذكر سعته بالدرّاهم، ثمّ في الفقرة الموالية سيُقدّره بعدد حبوب

كتاب الطهارة من: كتاب البيان والتحصيل^{١٨}، وكتاب الشيخ بن عرفة^{١٩}، والمدونة والتقييد عليها^{٢٠}، وما قاله الناس

١٨. هو كتاب أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الجد، وليس الخفيف، المتوفى عام (٥٢٠ هـ / ١١٢٦ م)، أحد كبار علماء وفقهاء الأندلس إبان نهاية القرن الخامس، وبداية القرن السادس الهجريين، حيث تمكن من جمع علم غزير من أئمته الكبار كأبي جعفر بن رزق، وأبي العباس العذري، وابن علي الفاسي، وغيرهم.

ولعلّ من أبرز مؤلفاته التي خلّدت اسمه نجها ساطعاً في سماء الأندلس، موسوعته الفقهية الضخمة، الذاة الصيّت مشرقاً ومغرباً على قدم المساواة، الموسومة بـ «البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتليل في مسائل المستخرجة»، التي أعاد من خلالها شمل الفقه المالكي المشتّت مرة ثالثة بعد محاولة ابن أبي زيد القريواني خلال القرن (٤٠٤ هـ / ١٠١١ م)، ومحاولة أبي يونس الصفاري في القرن المولى (٥٥ هـ / ١١١١ م). وقد جاءت هذه الموسوعة مقسمة ضمنياً إلى قسمين كبيرين، أحدهما يختص بالفقه المالكي بالغرب الإسلامي. أكثر تفاصيل حول مضمون هذا الكتاب الفقهي الأندلسي الضخم، ينظر طبعته الحديثة:

ابن رشد، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتليل في مسائل المستخرجة؛ محمد بن حسن شرحبيل، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، ص ٣٠٧ - ٥٤٨.

١٩. هو العلامة الورع، الزاهد أبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي (٧١٦ هـ / ١٣١٦ م)، عالم المغرب في الفروع، والأصول في أيامه، ومع ذلك اكتفى بتقلّد منصب الإمامة والإفتاء بجامع الزيّونة دون شيء آخر، مُستهلاً ذلك بإماماة المصلين عام (٧٥٠ هـ)، فالخطابة بذات الجامع عام (٧٧٢ هـ) ثم الجلوس للإفتاء عام (٧٧٣ هـ)، وعزوفه عن المناصب الإدارية المقترحة عليه بما فيها منصب القضاء، مستأثراً التفرّغ للاستبحار في العلم وتعلّيمه، تلقينا وتألّفنا، ولو أنّ جميع مؤلفاته، كانت متّسعة بالاختصار على حد قول ابن مرريم، والتي قد يكون من أبرزها على الإطلاق كتاب «الحدود الفقهية»، المعروض له في المتن، والذي هو عبارة عن مختصر فقهى نفيس استغرق صاحبه في تأليفه أربعة عشر عاماً كاملاً، فجاء آية في هذا المجال، كما يُستشفّ بوضوح من كثرة تداوله والإحالة عليه لدى علماء المغرب، المتأخرین عن عصره. أكثر تفاصيل حول مناقب هذا العلامة، ينظر على سبيل المثال: ابن مرريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ص ١٩٠ - ٢٠٠؛ المجلدي، كتاب التيسير في أحكام التسuir، ص ٣٤ - ٣٥.

٢٠. المدونة، أو المختلطة أيضاً، كما كان يسمّيها بعض قدماء الفقهاء ببلاد المغرب على حدّ رواية ابن خلدون، هي إحدى المؤلفات الفقهية الأساسية الموروثة على التابعي، إمام أعرق المذاهب السنية الأربع، وعمّت دار هجرة المصطفى (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بالمدينة المنورة: أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبهني (٩٣ - ١٧٩ هـ). وقد رواها عنه أبو سعيد سحنون بن سعيد بن حبيب التونسي، المولود بالقروان عام (١٦٠ هـ)، والذي يعتبر حافظ أقوال الإمام مالك، ورأس المدرسة الفقهية المالكية بأفريقية، التي كان فيها مجتهدو المذهب، يستقون آراءهم من مدونته التي رواها عن عبد الرحمن ابن قاسم بن محمد بن أبي بكر المصري، المتوفى سنة (١٩١ هـ)، والملازم للإمام مالك طيلة عشرين سنة كاملة؛ هذا فيما يخصّ المدونة، أمّا بخصوص التقييد عليها فقد كان من جملتها ببلاد المغرب أكثر من ستين تقييداً عريضاً، لعل من أبرزها على حسب الشخصيات الواردة في متن هذا التقرير:

- «مختصر المدونة» لابن أبي زيد القريواني، المتوفى عام (٣٨٦ هـ / ٩٩٦ م).

- (الخدمات المهدات لأوائل كتب المدونة) لابن رشد الجد.

- تقيدان على المدونة لأبي عمران موسى بن محمد العبداوي، حامل راية فقهاء المغرب في وقته على حدّ تعبير ابن مرريم، المتوفى عام (٧٧٦ هـ)، وهو الجد البasher لأحد الفقهاء المدعّين لتحقيق هذا المذهب.

- «التهذيب في اختصار المدونة» لخلف بن أبي القاسم البراذعي، الذي قدّ فيه مختصر بن أبي زيد القريواني مع الاحتفاظ على نسق الأأم، أي المدونة، وحذف كل ما زاد عليها أبو محمد بن أبي زيد القريواني، فعاد هذا المختصر الآخر معين الناس في بلاد المغرب والأندلس على قدم المساواة. إضافة إلى شرح غير مكتمل بمصر، وصل فيه صاحبه إلى كتاب الحج، لا وهو شرح العلامة خليل بن إسحاق، المتوفى سنة (٧٤٩ هـ / ١٣٤٩ م)، والذي كان لمختصره عن فقه الإمام مالك أثر كبير لدى فقهاء الغرب الإسلامي برمهه على وجه الخصوص. أكثر تفاصيل في هذا المقام، ينظر على سبيل الذكر: - محمد بن حسن شرحبيل، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي ، ص ٣٠٣ - ٤١١.

- الجندي ضياء الدين، مختصر العلامة خليل في فقه الإمام مالك، ص ٦.

- ابن خلدون، مقدمة بن خلدون، ص ٤٩٩.

- القرطبي، أداب الحسبة والمحتسب، ص ٤٠.

- موسى لقبال، الحياة اليومية لمجتمع المدينة الإسلامية من خلال نشأة وتطور نظام الحسبة المذهبية في المغرب العربي، ص ٤٦ - ٥١.

- الإمام مالك بن أنس، المدونة الكبرى رواية الإمام سحنون بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم،

تعديل وزير المرينين الكبير يحيى بن جميل الوطاسي

هو التّعديل المقصود في هذه الْدِّرَاسَة، كما وردت تفاصيله العملية بِاَسْهَابِ فِي صَمِيمِ الوَثِيقَتَيْنِ، الْمَرَادُ نَشَرَهُمَا لأَوَّلِ مَرَّةٍ فِي هَذَا الْمَقَامِ، فَفِي عَشِيهِ يَوْمِ الْجَمْعَةِ ٢٩ رَجَب ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م)، وَبِأَمْرِ مَنْ وَزَرَ الدُّولَةَ: أَبُو زَكْرِيَا يَحْيَى بْنُ أَبِي جَمِيلِ زَيَّانَ بْنِ عَمْرِ الْوَطَاسِيِّ قَامَ مُحْتَسِبًا عَاصِمَةَ الْمَرِينِيَّنْ، مَدِينَةَ فَاسْ، الشِّيخَ الْفَقِيهَ، الشَّرِيفَ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْكَغَادَ بِمَعِيَّةِ أَرْبَعَةِ مَشَايخٍ مِنْ كَبَارِ فَقَهَاءِ الْمَغْرِبِ الْأَقْصَى عَلَى الإِطْلَاقِ، وَهُمْ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ الْبِيَارِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى الْعَبْدُوْسِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلَيِّ بْنِ أَمْلَلِ الْمَدِيُونِيِّ، وَأَحْمَدِ بْنِ عَمْرِ الْمَرْجَلِيِّ بِتَعْدِيلِ الْمَذَّالِيِّ الْخَشْبِيِّ الْمَتَدَالِوْلِ بَيْنَ عَامَةِ النَّاسِ آنَذَكَ بِمَدْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

فَجَاءَ عَمَلُ هُؤُلَاءِ مُحَقِّقاً فِي مَرْحلَتَيْنِ مُتَتَالِيَّتَيْنِ، أَوْلَاهُمَا كَانَتْ مُقتَصِرَةً عَلَى شَخْصِ الْمُحْتَسِبِ، الَّذِي أَجْرَى الْإِخْتِبَارَ الْعَمَلِيَّ بِنَفْسِهِ، وَأَمْكَنَهُ الْوَصْوَلُ فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ إِلَى تَطَابِقِ مَدْ فَاسِ الْخَشْبِيِّ مَعَ مَدَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حِيثِ الْعَدْدِ، وَالْكَيْلِ، وَالْوَزْنِ؛ وَبِحُضُورِ الْفَقِيهِ الْحِيسُوبِيِّ، الْفَرَاضِيِّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ الْبِيَارِيِّ الَّذِي تَابَعَ كُلَّ مَا جَرِيَ عَلَى يَدِي الْمُحْتَسِبِ عَنْ كِتَابٍ، قَبْلَ أَنْ يُجِيزَهُ كَامِلاً بِالصُّورَةِ الَّتِي خَرَجَتْ عَلَيْهَا نَتَائِجُ الْإِخْتِبَارِ الْعَمَلِيِّ الْمَذَكُورِ عَلَى حَدِّ مَا وَرَدَ فِي نَهَايَةِ مَتَنِ الْوَثِيقَةِ الثَّانِيَةِ (اللَّوْحَةُ ١).

تَلَكَ الْمَرْحَلَةُ الَّتِي تُوَجَّتْ بِتَحْرِيرِ تَقْرِيرٍ رَسْمِيٍّ (الْوَثِيقَةُ الْأُولَى)، هَذَا نَصُّهُ كَامِلاً: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا. الْحَمْدُ لِلَّهِ الْقَوِيمِ وَإِتَابَهُ صَرَاطُهُ الْمُسْتَقِيمُ^{١٧}، إِنِّي بَحْثُتُ، وَحَقَّقْتُ، فَوَصَّلْتُ الْمُمْتَهَنَى إِلَى تَحْقِيقِ مَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَ بَحْثِي وَوُقُوفِي عَلَى مَا قَالَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) فِي

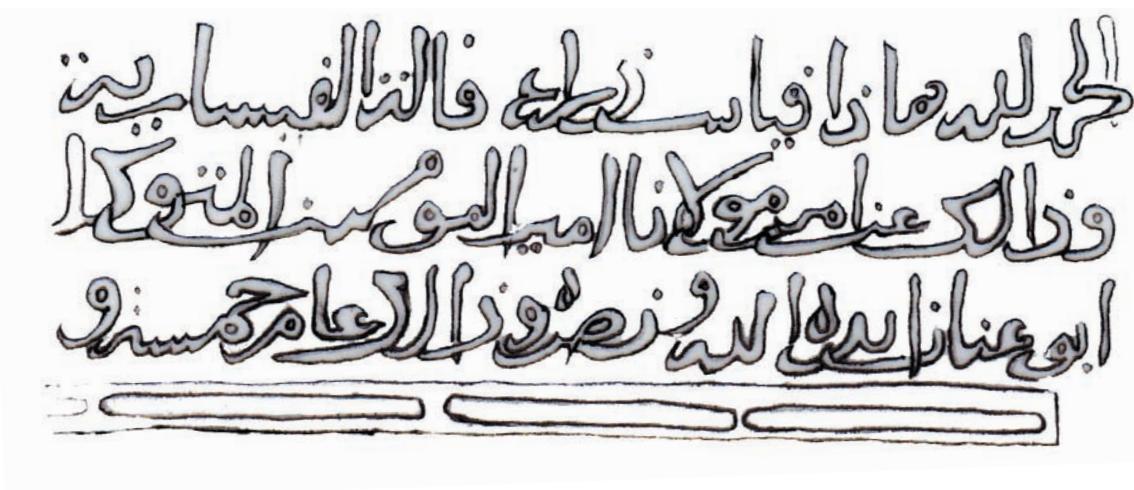
١٧. تَضَمَّنَ هَذِهِ الْوَثِيقَةِ الْتَّارِيخِيَّةِ، حَوْصَلَةَ اِخْتِبَارِ عَمَلِيٍّ، تَحْرِيبي لِمَا وَرَدَ فِي كُتُبِ الْفَقِهِ، وَلَاسِيَّا مِنْهَا فَقَهَ الطَّهَارَةِ، وَالزَّكَاةِ عَلَى وَجْهِ الدَّفَقَةِ وَالتَّحْدِيدِ، وَمَا وَرَدَ فِيهَا بِخَصْوصِ حَجَمِ الْأَوْزَانِ، وَسَعَةِ الْمَكَابِيلِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَفِي مَقْدِمَتِهَا الرَّطْلُ الشَّرِيعِيُّ، أَوِ الرَّطْلُ الْمَكِيُّ، أَوِ الرَّطْلُ الْبَغْدَادِيُّ عَلَى حِسْبِ اِخْتِلَافِ نَعُوتِهَا الرَّطْلِيِّ بَيْنَ النَّاسِ. وَالْمَرْهُومُ الشَّرِيعِيُّ، أَوِ درَهُمُ الْكَيْلِ، وَمَا يَعْدُهُ بِالْمُنْقَالِ، أَوِ الدِّينَارُ الْذَّهَبِيُّ؛ وَكَذَا الْمَذَّالِيُّوِيُّ الشَّرِيفُ؛ وَمَا يَعْدُهُ هَذِهِ الْأُخْرَى مِنْ أَكْيَالَ، وَأَوْزَانَ رَسْمِيَّةِ لَدِيِّ الْمَرِينِيَّنْ فِي سَنَةِ هَذِهِ التَّعْدِيلِ الْحَكُومِيِّ، أَيِّ عَامٍ ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م)، وَقَدْ كَانَ الْمُبَغِّنُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ هُوَ وَضْعُ مُسَوَّدَةٍ لِاصْدَارِ مُحَضِّرٍ، أَوْ بِيَانِ رَسْمِيٍّ بِخَصْوصِ الْمَوْضِعِ مِنْ قَبْلِ جَمِيْنَةِ إِفْتَاءِ رَفِيعِ الْمُسْتَوْىِ، كَمَا هُوَ مُتَجَلٌ بِوَضُوحٍ فِي وَثِيقَةِ الْمَرْحَلَةِ الْآتِيَّةِ (اللَّوْحَةُ ١).

أَمَّا بِخَصْوصِ الْمَصْدِرِ الَّذِي أَخْذَتْ مِنْهُ الْوَثِيقَةُ فَهُوَ: مَجْمُوعٌ مُخْطَوْطٌ مِنْ الْحَجْمِ الْمُوْسَطِ، مَحْفُوظٌ بِالْمَكْتَبَةِ الْحَسَنِيَّةِ (الْمَكْتَبَةِ الْمَلَكِيَّةِ سَابِقَةِ)، الرِّبَاطُ، مَسْجِلٌ تَحْتَ رَقْمِ الْقِدَّ ١٨٧٧. وَقَدْ تَعَدَّدَتْ فِيهِ مَسْطَرَةٌ وَخَطْوَاتٌ مُخْطَوْطَاتٌ الْمَجْمُوعَةِ بِهِ، إِلَّا أَنَّ خَطَّ الْوَثِيقَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ الْخَطَّ التَّسْخِيِّ الْمَغْرِبِيِّ، وَمُسْطَرَتُهَا مِنْ سَنَةِ وَعِشْرِينَ سَطَرًا فِي الصَّفَحَةِ الْوَاحِدَةِ، كَمَا يَوْجَدُ عَلَى هَوَامِشِ الْوَرْقَةِ بَعْضُ التَّعَالِيَّقِ، الْمَشَارُ إِلَى مَوَاضِعِهَا فِي الْمَنْتَعِلَاتِ مُمِيَّزٌ بِالْأَحْمَرِ، خَلْفًا لِلْأَلْوَنِ الَّذِي جَاءَ أَسْوَدًا.



شكل ١. ذراع مريني باسم أبي عنان فارس، طوله ٤٦ سم، مؤرخ بعام (٧٥٥ هـ / ١٣٥٥ م)، تفريغ الدارس.

ثم تعديل نجله وخليفته من بعده أبو عنان فارس^{١٥} للذراعين ملكيين (الشكلان ١-٢)، عام (٧٥٥ هـ / ١٣٥٥ م)، ووضعهما تحت تصرف تجار الأقمشة والحرير (شكل ١)، ونظرائهم تجار الأغطية والأفرشة (شكل ٢) بقسارية مدينة فاس للاحتكام إليها متى دعت الحاجة إلى ذلك. وهم الذراعان اللذان بقيا في مكانيهما الأصليين حتى مستهل القرن العشرين المنصرم، حيث اختفت آثارهما بشكل مفاجئ، ولم يبق لهما غير الصورة المشوهة لكلّ منهما، التي خصّهما بها المستشرق الفرنسي «الفرد، بال» عام (١٩١٧) في دراسته المطولة حول الكتابات العربية بمدينة فاس، المنشورة في حلقات متسلسلة بالمجلة الآسيوية^{١٦}.



شكل ٢. ذراع مريني باسم أبي عنان فارس، طوله ٥٥ سم، مؤرخ بعام (٧٥٥ هـ / ١٣٥٥ م)، تفريغ الدارس.

١٥. كان أبو عنان فارس، السلطان المريني الوحيد الذي تلقّب بلقب «أمير المؤمنين»، بدل «أمير المسلمين»، لقب آبائه وأجداده من قبل، ولعلّ مرد ذلك هو شساعة فتوحاته الكبيرة ببلاد المغرب، التي ضاهات فتوحات والده أبي الحسن من قبل.

١٦. كان اكتشاف هاتين الوثيقتين على يد المستشرق الفرنسي «الفرد، بال» في مستهل القرن العشرين المنصرم، كما سلف الذكر في المتن، وقد خصّهما بنشر فوري بالمجلة الشهيرية، الموسومة بـ«الجريدة الآسيوية» (Journal asiatique) في العدد، المتعلق بفترة (مارس-أبريل)، ١٩١٧، ص ٣٠٣-٣١٤، قبل أن تخفيقا مرّة ثانية في ظروف غامضة، ولم يعد لديهما شاهد غير الصورة الرّديئة التي خصّهما بها هذا الباحث، والتي كان تفريغ شكلان المتن (٢-١) منها.

المذكور، الموافق لـ ٣٠ مارس / ٢٨ أفريل ١٢٩٤ م، وكان المباشر لذلك، الفقيه أبي فارس المازري المكناسي.^٨ إذ يقول ابن أبي زرع بهذا الشأن موضحاً: «وفيها [أي عام ٦٩٣ هـ / ١٢٩٤ م] أمر أمير المسلمين أبو يعقوب بتعديل الصيغان^٩ وجمعها على مذ النبي ﷺ، وذلك على يد الفقيه أبي فارس المازري المكناسي».^{١٠} . وينفذ أمره إلى كافة رعيته بالبودي، والحاواضر على قدم المساواة للالتزام في معاملاتهم اليومية بالمذ، المعدل حديثاً، وترك ما دونه على حد ما جاء في إسناد صاع مغربي، محكم التعديل، يؤرخ بعام (١٠٧٢ هـ / ١٦٦١ م)، حيث ورد في جملة ما ورد من كتابات تذكارية بخصوص هذا الأمر ما نصه بالحرف الواحد: «... بمدينة فاس حرس[ها] الله في جمادى الأولى، عام ثلاثة وستمائة^{١١} ، وأمر أئده الله ونصره أن يمضي العمل به في جميع بلاده حاضرة وبادية، ويزكي ما سواه من الأداد».^{١٢}.

فتتعديل ابن أخيه أبي الحسن عليّ بن أبي عثمان^{١٣} ، الذي لم تذكر المصادر التاريخية تعديله في حدود اطلاعنا، ولكن أكدته البحوث الأثرية في الآونة الأخيرة من خلال سلسلة إسناد معظم المُدد والأصوغ الأثرية المغربية المعروفة حتى الآن^{١٤}؛ إضافة إلى ما بقي له من منجزات شخصية في هذا الشأن، والمتمثلة في أربعة أمداد حيث واحد منها محفوظ حالياً بالمتحف الوطني للآثار القديمة والفنون الإسلامية بمدينة الجزائر، وآخر محفوظ بالمتحف الوطني للآثار بمدينة الرباط المغربية، والاثنان الآخران وكذلك صاع مشكوك في نسبته إليه، محفوظة جمياً اليوم بمتحف البطحاء في مدينة فاس.

٨. هو الشاعر الفقيه أبو فارس عبد العزيز بن عبد الواحد بن محمد المازري، المكناسي، المشهور بين العامة باسم عزوز، شاعر البلاط المريني منذ عام (٦٤٦ هـ / ١٢٤٨ م) على الأقل، حتى عام (٦٩٧ هـ / ١٢٩٧ م)، تاريخ الانقلاب عليه وقتله ختفاً بسجن مدينة فاس. كان من أبرز مؤلفاته أرجوزته الموسومة بـ: «نظم السلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك»، المكونة من ألف وثلاثمائة وخمسة وعشرين (١٣٢٥) بيّناً من بحر الرجز، التي نظمها عام (٦٨٤ هـ / ١٢٨٥ م)، أي قبل سنة واحدة من تاريخ وفاة الأمير المريني الثاني أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق (٦٨٥-١٥٦ هـ / ١٢٨٦-١٢٥٨ م)، أكثر تفاصيل ينظر: المازري، نظم السلوك في الأنبياء والملوك، ص ١١-٦.

٩. جمع صاع، وهو كيل مقدر أربعة أمداد بمذ النبي ﷺ كما هو معروف.

١٠. ابن أبي زرع، كتاب الأيس المطرب، ص ٣٦٥ - ٣٦٦؛ Dessus-Lamare, «Matériaux pour un catalogue», p. 181-182.

١١. نقش نص الإسناد في هذا القام يشير إلى مكان وتاريخ تعديل أبي يعقوب يوسف لمذ المذكور أعلاه.

١٢. Pascon, «Description des Mudd », p. 46-67, pl. III, 9.ABDA.

١٣. هو: أبو الحسن عليّ بن أبي عثمان سعيد بن يوسف بن عبد الحق، الملقب بـ «المنصور بالله»؛ تقدّم زمام الأمر عام (٧٣١ هـ / ١٣٣١ م)، واستمرّ في سدة الحكم إلى غاية (٧٤٩ هـ / ١٣٤٩ م)، تاريخ تحيّيه طوعية عن سدة الحكم في عقب الانقلاب الذي خاضه ضدّه ابنه أبي عنان فارس، واستناد الأمّر بينهما إلى درجة وشوك نشوب الحرب العسكرية، والواجهة الأكيدة بين الطرفين، أكثر تفاصيل حول مناقب هذه الشخصية البارزة في الأسرة المرينية، ينظر على وجه الخصوص: ابن مرزوق، المستند الصحيح الحسن.

١٤. أكثر تفاصيل حول المدد والأصوغ الأثرية المغربية المعروفة حتى الآن، وترتيب سلسلة الإسناد فيها من القرن (١٢ هـ / ١٨ م) إلى عهد رسول الله ﷺ، ينظر على وجه الخصوص:

Bel, «À propos de Modd», p. 120-125; id., «Note sur trois anciens vases de cuivre», p. 359-387; Pascon, «Description des Mudd », p. 25-85; Vicaire, «Note sur quatre mesures d'aumône inédits», p. 1-14; El Habib,

«Notes sur deux mesures d'aumône», p. 263-272.

عنية الأمراء المرينيين الدّورية بتتعديل أوانی الكيل وعيار الوزن وأدوات القياس

سجّل لنا التاريخ المريني إلى جانب الإصلاح الأخير، الذي نتحن بصدق الحديث عليه في هذه الدراسة، أربع تعديلات مماثلة من قبل، إذ يعود أقدمها على الإطلاق إلى الأمير الثاني: أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق (٦٥٦هـ / ١٢٨٦م)، الذي آل على نفسه إصلاح نظام التقدّم والوزن، المتداعي للاضمحلال والاضطراب العام في عقب سقوط الدولة الموحدية كما سلفت الإشارة، حيث يضيف صاحب الدّوحة المشتبكة من جهته بخصوص ذلك، ما نصّه بالحرف الواحد: «ولما استوست (كذا)، واستوثقت، خلافة مولانا أمير المؤمنين، المجاهد في سبيل رب العالمين أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق، كرم الله وجهه، وسمّت همة إلى ما يصلح ملكه، ويُعلّي دينه ونُسّكه، أن نظر فيما ليس بد من تحقيق الدينار، والدرهم، والقنطار، والرّطل، والأوقية، والوسق، والصاع، والمدّ... وقدّم أميناً، ونظرًا عليها بدار سكته بفاس، جدنا الحكيم عليّ بن محمد الكوفي المديوني لمعرفته بالتقود، وسائل ما يتعلّق بها...، وما زالت سكته كذلك، وعلى مذهبها ذلك في سنة أربع وسبعين وستمائة هجرية»^٥.

ثمّ تعديل ولده من بعده الأمير أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق^٦، الذي تقلّد زمام الأمر خلال الفترة الممتدة بين ستيني (٦٨٥هـ / ١٢٨٦م) ، والذي كان تعديله للمكاييل على حدّ رواية ابن أبي زرع، وعبد الرحمن بن خلدون الذي نقل عليه في عام، كان عام مجاعة وفاقة، مصحوبة بوباء خطير، أفقى بأهل المغرب، وأهل مصر على حد سواء، ألا وهو عام (٦٩٣هـ / ١٢٩٤م)^٧، وقد جرت العملية في شهر جمادى الأولى من العام

٤. عبارة تشبه إلى حدّ بعيد عنوان كتاب العزفي في المكاييل والمقاييس: العزفي، إثبات ما ليس منه بدّ من أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمدّ.

٥. المديوني، الدّوحة المشتبكة في ضوابط دار الشكبة ، ص ٦٩؛ محمد الشريف، الغرب الإسلامي نصوص دفينة ودراسات، ص ٨٠.

٦. يحتفظ قسم المخطوطات بالمكتبة العامة بالرباط اليوم بتقييد حول تعديل نظام التقسيس الشرعي المغربي، عنوانه: «تلخيص القول في الأكيال والأوزان والثُّصُب الشرعية وتبيين مقاديرها من أقوال العلماء المعтин بتحقيق ذلك»، مؤلف مغربي مجهول من أهل القرن (٦٠٧هـ / ١٢٨٦م)، مقيد ضمن مجموع، محفوظ بالخزانة العامة بالرباط، مسجّل تحت رقم: ق ٤١٦، ص ٤٣٤-٤٤٩. أشار فيه صاحبه إلى تاريخ تدوينه، الذي كان عام (٦٨٥هـ / ١٢٨٦م)، وهي السنة التي تصادف وفاة أبي يوسف يعقوب المذكور، صاحب أول تعديل مريني مؤرخ لدينا، وتاريخ انتلاء ابنه أبي يوسف سدة العرش المريني من بعده، والذي كان له دوره مهموداً فاضلاً في مجال إصلاح نظام التقسيس عام (٦٩٣هـ / ١٢٩٤م).

٧. ابن أبي زرع، كتاب الأنسي المطربي، ص ٣٦٥-٣٦٦؛ التأاريقي، كتاب الاستقصا، ج ٣، ص ٩٠؛ المنوني، ورقات عن حضارة المرينيين، ص ١٣٧؛ نفسه، «نظم الدولة المرينية ٣. النظام الاقتصادي»، ص ٢٤٧.

الرّزقي شرقي

وثيقتان مرينيتان لم يسبق نشرهما حول تعديل المد النبوى بمدينة فاس

(نشر ودراسة)

خصص المرينيون^١ نظام كيّلهم الرّسمى بعنابة فائقة، بل عاد فيما يبدوا بمثابة أحد أولى أولويات أمرائهم في مجال الاهتمام بإرساء دعائم البنية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية بال المغرب الأقصى، الذي كان يرضخ تحت وطأة فوضى عارمة على مستوى النّظامين: التقدي، والكيل والوزن غداة احتضار الدولة الموحدية، وانكماش نفوذ حكمها الإداري الفعلى من إمبراطورية جهوية مرهوبة الجانب إلى ما بداخل أسوار مدينة مراكش فحسب، وما عقب ذلك من تداعيات سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة على حدّ ما يُستنبط من شهادة صاحب الدّوحة، الذي أوجز كلّ ذلك فيما يلي: «وسبّب ضرب دراهمنا العقوبية^٢ ... في أول هذه الدولة المرينية أسعدها الله وهداها، كانت مختلفة الوزن فمنها: القرطبية، (...)، والمراكشية، والظفرية، والرجانية، واليهودية، والمحمدية، والشّاكريّة، والمؤمنية، وكان يقع التّخاصم بين الناس»^٣.

ومن ثم جاءت هاتان الوثيقتان الإداريتان، الفريدتان من نوعهما في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط إلى تأكيد ذلك الحرس الشديد الذي كانت توليه الدولة المرينية باستمرار في مجال تعزيز صرح بنائها المؤسسي، وتنمية ترانتها التنظيمية والتشريعية لتلافي عواقب الاضطراب الاقتصادي، والغليان الاجتماعي من خلال ضبط دواليب معاش الرّعية باستمرار، وتعهده بالمراجعة والإصلاح الدّوري بين الفينة، والفينية الأخرى.

١. حول المرينيين وتاريخ دولتهم بالمغرب الأقصى، ينظر على سبيل المثال: ابن الأحمر، حديقة النّسرين في أخبار بني مرين؛ ابن أبي زرع، كتاب الأنبياء المطرب؛ ابن خلدون، كتاب العبر، ج٧؛ ابن مزروق، المسند الصحيح الحسن؛ النّاصري، كتاب الاستقصاص، ج٤-٣؛ المنوني، ورقات عن حضارة المرينيين.

٢. نسبة لأبي يوسف يعقوب بن عبد الحق، الذي تقلّد زمام الأمر عام ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م، والذي كانت وفاته مغتala عام ٦٨٥هـ / ١٢٨٦م. ينظر على سبيل المثال: ابن أبي زرع كتاب الأنبياء المطرب، ص ١٩٨-٢٥٨.

٣. المديوني، الدّوحة المشتبكة في ضوابط دار السّكّة، ص ٦٩.